مجلة معهد الإمام الشاطبي

المتشابه لفظاً المختلف إعراباً
دراسة نحوية دلالية لنموذجين قرآنيين

إعداد

د. عبد الله بن محمد بن أحمد السليماني

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الطائف

• من مواليد عام ١٣٩٠هـ بمدينة الطائف.

• نال شهادة الماجستير من قسم الدراسات العليا العربية في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٢٢هـ بأطروحته: "شرح رسالة ابن حريق: دراسة وتحقيق"، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٢٨هـ بأطروحته: "المتشابه اللفظي في القرآن الكريم: دراسة في الصوت والبنية".

• من أعماله المنشورة: "التقديم والتأخير في المتشابه اللفظي في القرآن الكريم"، "التعريف والتنكير في المتشابه اللفظي في القرآن الكريم"، "حروف المعاني في بعض الآيات المتشابهة لفظياً"، "الذكر وعدمه للواو في بعض الآيات المتشابهة لفظياً".

• البريد الشبكي: asulaimany@hotmail.com

الملخص

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبيّنا محمَّدٍ وآله أجمعين، وبعدُ.

فهذا بحثٌ يتعلّق باختلاف الإعراب في بعض الآيات القرآنية التي تشابهت في ألفاظها، وحصل فيها اختلافٌ في الإعراب، وقد وسمته بـ(**المتشابهُ لفظًا المختلفُ إعرابًا: دراسة نحوية دلالية لنموذجين قرآنيين**)، وهذه الدراسة اللغوية القرآنية تُجلّي ما أشكل إعرابه في بعض الآيات وجاء مخالفًا في الإعراب لآيةٍ أو أكثر مع وجود التشابه اللفظي بينها، كما أن هذه الدراسة تبيّن بعض الوجوه الدلالية لاختلاف الإعراب بين الآيات المتشابهة في ألفاظها. وقد اقتصر البحث على دراسة نموذجين قرآنيين هما:

النموذج الأول:

١ ـ قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [الحج: ١٧].

النموذج الثاني:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ [هود: ٦٩].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝ إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤ـ٢٥].

الكلمات المفتاحية : الآيات المتشابهة لفظاً، المختلفة إعراباً، المتشابه اللفظي، الاختلاف الدلالي.

المقدّمة

الحمد لله مُنْزِل الكتاب على عبده ورسوله، ولم يجعل له عِوَجًا، والصلاة والسلام على أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء محمد بن عبد الله، وآله النبلاء الفضلاء، وبعدُ:

فإنَّ علم النحو والإعراب من أهمّ علوم العربية، بل هو أسُّها وتاجُها، به يُحفظ اللسان من اللحن، والقلم من الخطأ، وبه يُفهم الكلام والخطاب على وجهه، وصاحبُه يُجَلُّ ويُكرَمُ، وصدق القائل [(١)]:

النحوُ يَبْسُط من لسانِ الأَلْكَن والمرءَ تُكْرِمُـهُ إذا لمْ يَلْحَـنِ

وإذا طلبت مِنَ العلـومِ أجَلَّهـا فأجَلُّها مِنْها مُقِيمُ الأَلْسُـنِ

والإعراب معناه: الإبانة والإيضاح والإفصاح، يقال: أعربَ عما في نفسه وضميره إذا أبان وأوضح [(٢)].

«والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ» [(٣)].

والإعراب فرع المعنى، فالمعاني لا تُفهم فهمًا صحيحًا إلَّا بالنحو والإعراب، وعند فقد الإعراب أو خفائه يُفقد المعنى أو يلتبس، وعند اختلاف الإعراب يختلف المعنى في كثير من الكلام.

رُوي أن أبا الأسود الدؤلي قالت له ابنته: «ما أحسنُ السماءِ » فقال مجيبًا لها: نجومُها، فقالت له ابنتهُ: إني لم أُرد هذا، إنما تعجبت من حُسنها، فقال لها: إذن فقولي: ما أحسنَ السماءَ ! [(٤)].

---

(١) البيتان لإسحاق بن خلف المعروف بابن الطبيب في الكامل (٢/ ٥٣٦)، وبلا نسبة في عيون الأخبار (٢/ ١٧٢)، والعقد الفريد (٢/ ٣٠٨).

(٢) ينظر: اللسان (عرب).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: أخبار النحويين البصريين ومراتبهم، لأبي سعيد السيرافي (٣٦).

فعندما تقول: ما أحسنَ بكرًا ! فأنت تتعجب من حسن بكر.

وعندما تقول: ما أحسنُ بكرٍ ؟ فأنت تستفهم عن أحسن ما في بكر.

وعندما تقول: ما أحسنَ بكرٌ. فأنت تنفي حُسْن بكر.

ولو تأمّلنا الجمل الثلاث لوجدناها متفقةً في كلماتها وحروفها في الترتيب والعدد، ولم يختلف منها شيءٌ سوى الإعراب، فلما اختلف الإعراب اختلف المعنى.

وهذا القرآن الكريم يتعذّر فهمه فهمًا صحيحًا بدون النحو والإعراب خصوصًا، واللغة العربية عمومًا؛ لأنه نزل بلسانٍ عربيٍّ مبين.

قال أبو الطيِّب: «واعلم أن أوَّلَ ما اختلَّ من كلام العرب فأحوجَ إلى التعلُّم الإعرابُ»(١).

ويروى أنه قدم أعرابيٌّ في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ فقال: مَنْ يُقرئني شيئًا من القرآن، فأقرأه رجلٌ سورة براءة، فقال: «أن الله بريء من المشركين ورسولِهِ» بالجر، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله ؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمرَ ﷺ مقالةُ الأعرابي، فدعاه، فقال: يا أعرابيُّ أتبرأُ من رسول الله ﷺ؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت: مَنْ يُقرئني ؟ فأقرأني هذا سورة براءة، فقال: « أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولِهِ»، فقلت: أو قد برئ الله تعالى من رسوله ؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر ﷺ: ليس هكذا يا أعرابي، فقال الأعرابي: كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣]، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممّن برئ اللهُ ورسولُهُ منهم، فأمر عمر ﷺ ألّا يُقرئ القرآنَ إلا عالمٌ باللغة (٢).

(١) مراتب النحويين (٢٣).

(٢) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات ابن الأنباري (١٧).

ولو أنّ جاهلًا أخطأ فقرأ قول الله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر:٢٨] فرفع لفظ الجلالة (اللهُ) ونصب (العلماءَ) لاختلف المعنى تمامًا، وتحوّل الفاعلُ مفعولًا، والمفعولُ فاعلًا، وصار المعنى: اللهُ يخشى العلماءَ ! وهذا في غاية القبح والشناعة والضلال؛ فذلك لا يقوله عاقل فضلًا عن مسلمٍ.

ولـمّا سمع أعرابيٌّ مؤذّنًا يؤذّن ويقول: أشهد أن محمدًا رسولَ الله، (بنصب رسول) قال الأعرابي: ويحكَ ! يفعل ماذا ؟ (١).

وهذا البحث يتعلّق باختلاف الإعراب في بعض الآيات القرآنية التي تشابهت في ألفاظها، وحصل فيها اختلافٌ في الإعراب، وقد وسمته بـ (**المتشابهُ لفظًا المختلفُ إعرابًا. دراسة نحوية دلالية لنموذجين قرآنيين**) والمراد بالمتشابه: المتماثل، والمتشابهات: المتماثلات، والتشبيه: التمثيل (٢).

ومراد الباحث بالمتشابه لفظًا: المتشابه اللفظي الذي هو: الآيات القرآنية التي تشابهت ألفاظها، وحصل فيها اختلافٌ في الحركة، أو الحرف، أو الكلمة، أو الجملة.

ـ **وتظهر أهمية هذا البحث** في كونه مُتعلِّقًا بالقرآن الكريم، فهذه الدراسة دراسةٌ لغوية قرآنية، وكلام الله أفضلُ ما تَفْنى في درْسه السنون والأعمار، وتُقضى في تَأمّله وتدبُّره الساعات والأيام والأعصار.

ـ وفي هذه الدراسة دراسةٌ لما أشكل في إعرابه في بعض الآيات المتشابهة لفظًا، والمختلفة إعرابًا، فالدراسة تجلّي وتوضّح ما أشكل في إعرابه، وجاء على خلاف المشهور من القواعد النحوية في بعض الآيات المتشابهة لفظًا.

---

(١) ينظر: عيون الأخبار (٢/ ١٧٣).

(٢) ينظر: الصحاح (شبه).

ـ وفي هذه الدراسة إجابة عن التساؤلات التي جاءت على ألسنة قرّاء كلام الله عمومًا، وطلاب العربية خصوصًا، أو انطوت عليها نفوسُهم عن سبب اختلاف الإعراب في آيتين أو أكثر مع ما فيهما من التشابه اللفظي.

ـ كما أنَّ هذه الدراسة تُبرز بعض الوجوه الدلالية الناتجة عن الاختلاف الإعرابي للكلمة، فالوجوه الدلالية قد تتعدد وتختلف تبعًا للاختلاف الإعرابي.

ـ وفي هذه الدراسة أيضًا إبراز شيءٍ من وجوه إعجاز القرآن وبيانه وفصاحته، فالقرآن الكريم في كثيرٍ من المواطن ذو وجوهٍ إعرابية ودلالية متعددة، وفي تعدّد هذه الوجوه ما يُظهر إعجاز هذا القرآن وبيانه غالبًا.

ـ وفي هذه الدراسة ردٌّ على اللاغين في كلام الله، الملحدين في آياته، والطاعنين فيها، وذلك بإثارتهم الشُبَه التي مفادها التناقض والاختلاف في الآيات القرآنية المتشابهة في ألفاظها والمختلفة في إعرابها.

فهذا البحث يبيِّن أن كل كلمة جاءت في موطن بإعراب، وفي موطن آخرَ بإعراب مختلف في الظاهر إنما هو لتنبيه السمع أو اللْحظ إلى علةٍ تُطلب، وحُكمة تُرام، وسرٍّ من أسرار هذا الكلام الرَّباني يُبحث عنه ويُجلّى ويُظهر.

ـ وفي هذه الدراسة جمعٌ للمتفرق، وضَمٌّ للمتناثر في الآيات التي تشابهت في ألفاظها، واختلفت في إعرابها ودلالتها. وذلك من كتب النحو والأعاريب، والتفسير وعلوم القرآن ومعانيه وأعاريبه، والمتشابه اللفظي القرآني وغيرها.

ـ كما أنَّ الباحث لم يقف على دراسة في هذا الباب (ما تشابهت ألفاظه واختلف في إعرابه ودلالته)، ولا سيّما فيما يتعلق بالاختلاف الدلالي الناتج عن الاختلاف الإعرابي.

وأمَّا حدود البحث فقد اقتصر الباحث على نموذجين قرآنيين هما :

ـ النموذج الأول مكون من الآيات التالية:

١ـ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٦٢].

٢ـ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩].

٣ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾[الحج: ١٧].

ـ النموذج الثاني مكون من الآيات التالية:

١ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ [هود: ٦٩].

٢ـ قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝ إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٤ـ٢٥].

وقد قيّد الباحث في بُداءة أمره عشرة نماذج قرآنية ليدرسها، ولكنّ النموذجين المدروسين قد أخذا مساحتهما من البحث، ولم يتركا لنظائرهما مكانًا من الدراسة، وقد قطعا رجاءَ المستفيد، ولم يأذنا بزيادةٍ لمستزيد.

وغرض الدراسة التمثيل لا الاستقصاء، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

وبعدُ، فهذا جُهْد الـمُقِلِّ، ووُسْعُ الباحث، فما فيه من صواب فبتوفيق الله وتسديده، وما فيه من خطأ أو عِثار فمِن الباحث، وهذه سَجيَّة البشر وخَليقتهم.

واللهَ أسألُ أن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يجعله ذُخْرًا لي في آخرتي، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

النَّموذج الأوَّل

١. قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٦٢].

٢. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩].

٣. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [الحج: ١٧].

ورد تشابهٌ بين ألفاظ هذه الآيات الثلاث وبخاصة آيتا البقرة والمائدة، ولكنه حصل فيها اختلافٌ فيما يتعلق بتقديم النصارى على الصابئين كما في آية البقرة، والعكس كما في آيتي المائدة والحج، وليس هذا (التقديم والتأخير) موطن درسنا، وإنما موطن درسنا ما يتعلق بالاختلاف الحاصل بين الآيات في الإعراب، فقد جاءت آيتا البقرة والحج بالياء ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾، وانفردت آية المائدة بالواو ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، وهذا موطن الشاهد ومحل الإشكال وموضع الخلاف في إعراب هذه الكلمة ومحلها من الإعراب.

وأمَّا آيتا البقرة والحج فلا إشكال في مجيء لفظ ﴿ٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ فيهما بالياء كما هو ظاهر.

وهل لاختلاف إعراب لفظَي ﴿ ٱلصَّٰبِـِٔينَ ﴾ و﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ اختلاف دلاليٌّ ناشئٌ عن الاختلاف الإعرابي ؟

يقول الباحث: اختلف العلماء في توجيه وإعراب لفظ ﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ في آية

المائدة، وذهبوا في ذلك مذاهب عديدة وقالوا بأقوال مختلفة، تصل إلى عشرة أقوال أو تزيد، وهي:

القول الأول: أن لفظ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مبتدأ مرفوع والنيه به التأخير بعد (إنّ) واسمها وخبرها، وخبره محذوف؛ لدلالة خبر (إنّ) عليه، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك.

وهذا القول قول الخليل وسيبويهِ وأتباعهما من البصريين [(١)]، قال سيبويهِ: «وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بعدما مضى الخبر: وقال الشاعر [بشر بن أبي خازم] [(٢)]:

وإلا فـــاعلموا أنَّـــا وأنـــتم بُغـــاةٌ مـــا بقينـــا في شِـــقَاقِ

كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم»[(٣)].

وأمّا الخليل فلم أقف على قوله في ذلك، لكنه منسوبٌ إليه وإلى سيبويهِ والبصريين عمومًا من قِبَل بعض النحاة والمفسرين ومنهم أبو إسحاق الزجاج[(٤)]،

---

(١) ينظر نسبة هذا القول للخليل وسيبويهِ أو سيبويهِ وحده أو البصريين في: الكتاب (٢/ ١٥٥) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٩٣)، ودرة التنزيل (١/ ٢٥٤)، والكشاف (٢/ ٢٧٢)، والمحرر الوجيز (٥/ ١٥٧)، والإنصاف (١/ ١٨٧)، والتفسير الكبير (١٢/ ٥١)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٥١) والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦١)، والجامع لأحكام القرآن (٦/ ١٥٩)، وملاك التأويل (١/ ٧٨)، وغرائب القرآن (٦/ ١٣١)، والبحر المحيط (٤/ ٣٢٥)، والدر المصون (٤/ ٣٥٣)، وفتح القدير (٢/ ٧٨).

(٢) البيت في ديوانه (٢١٩) بلفظ ((ما حيينا))، وهو منسوب له في الإنصاف (١/ ١٩٠)، وتخليص الشواهد (٣٧٣)، والتصريح (١/ ٢٢٨)، والخزانة (١٠/ ٢٩٣، ٢٩٧).

وبشر شاعر جاهلي مشهور من بني أسد.

(٣) الكتاب (٢/ ١٥٥).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٩٣).

وابن عطية[١]، وأبو حيّان[٢]، والسَّمِين الحلبي[٣].

وأودُّ أن أنبّه على شيئين:

الأول: اخْتُلِف في التقدير على هذا القول (قول سيبويهِ ومتابعِيه)، فذهب فريقٌ إلى أن التقدير في الآية: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى كذلك. وقد ذهب إلى هذا التقدير جماعةٌ منهم الزجّاج[٤]، والنّحاس[٥]، وابن عطية[٦]، وابن الأنباري[٧].

وذهب فريقٌ ثانٍ إلى أن التقدير في الآية: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك. وممّن ذهب إلى هذا التقدير الزمخشري[٨]، والـمُنْتَجب الهَمَذَاني[٩]، والبيضاوي[١٠]، والأَلُوسي[١١]، والقاسمي[١٢].

والفرق في التقدير بين الفريقين أن الفريق الأول جعل ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ معطوفًا على المرفوع ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، في حين أن الفريق الثاني جعل ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ معطوفًا على المنصوب ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

وقد أغفل فريقٌ ثالثٌ ذكر النصارى فلم يعطفهم على المنصوب ﴿ٱلَّذِينَ

(١) ينظر: المحرر الوجيز (٥/ ١٥٧).
(٢) ينظر: البحر المحيط (٤/ ٣٢٥).
(٣) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٣).
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٩٣).
(٥) ينظر: إعراب القرآن (٢/ ٣١).
(٦) ينظر: المحرر الوجيز (٥/ ١٥٧).
(٧) ينظر: الإنصاف (١/ ١٨٧).
(٨) ينظر: الكشاف (٢/ ٢٧٢).
(٩) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٢).
(١٠) ينظر: أنوار التنزيل (١/ ٢٧٦).
(١١) ينظر: روح المعاني (٧/ ٣٣٦).
(١٢) ينظر: محاسن التأويل (٤/ ٣٠٤).

ءَامَنُواْ ﴾ ولم يعطفهم على المرفوع ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ ولم يذكرهم، والتقدير عندهم: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك، وممّن قدّر ذلك الخطيب الإسْكافي[1]، والفَخْر الرازي[2]، وابن هشام الأنصاري[3].

وهذا غريبٌ جدًا؛ فالنصارى مذكورون في الآية مُغفَلُون في التقدير تقديمًا وتأخيرًا وهو مردود، ظاهر البطلان ـ في نظر الباحث ـ ولعله سهو وغفلة.

أمّا التقدير الأول: فقد قال به نحاة مشهورون متقدمون ومنهم الزجاج والنحاس، ووافقهما ابن عطية وابن الأنباري.

وأمّا التقدير الثاني: فقد قال به الزمخشري والهَمَذَاني والبيضاوي والألوسي.

وهو محتمل لتقدير الفريقين، وليس في نَصِّ كلام سيبويهِ الذي سبق ذكره قريبًا [4] إشارة إلى أحد التقديرين.

ويرى الباحث أنَّ التقدير الثاني الذي قال به الزمخشري ومتابعوه أقرب؛ وذلك أن القطع إلى الرفع بين المنصوبات كما في آية المائدة (الآية الشاهد)، أو القطع إلى النصب بين المرفوعات كما في آية النساء (١٦٢) ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ وكما في آية البقرة (١٧٧) ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ

(١) ينظر: درة التنزيل (١/ ٢٥٤).

(٢) ينظر: التفسير الكبير (١٢/ ٥١).

(٣) ينظر: تخليص الشواهد (٣٧٣).

(٤) ينظر: ص(١٧٤).

ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ أسلوبٌ بليغ فصيح جاء في كلام الله كما ذكرت آنفًا، وجاء في كلام العرب، وفيه إشارة إلى سرٍّ بلاغي ومطلب دلالي ينبغي الوقوف عليه والبحث عنه.

ومما جاء ذلك من كلام العرب قول الخِرْنِق بنت هِفَّان القيسية [١]:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازلين بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبون معاقِدَ الأُزْرِ

وقول ابن خَيَّاط العُكْلي [٢]:

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مُرْشِدِهم إلا نُمَيْرًا أطاعت أمرَ غاويها
الظَّاعنين ولمّا يُظعِنوا أحَدًا والقائلون لَمن دارٌ نخلِّيها

الثاني: مما ودِدت التنبيه عليه أن ظاهر كلام سيبويهِ السابق [٣] فيه دلالة على أن خبر ﴿ٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ محذوف يدل عليه خبر (إنّ)؛ وذلك أنه قال بعد استشهاده ببيت بِشْر الأَسَدي:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

---

(١) البيتان في ديوان الخرنق (٢٩) بلفظ (النازلون) وعلى ذلك فلا شاهد فيه، وبلفظ (النازلين) في الكتاب (٢/ ٥٧ ـ ٥٨، ٦٤)، وتأويل مشكل القرآن (٥٣)، والجمل (١٥)، والحلل في شرح أبيات الجمل (١٥)، وأوضح المسالك (٣/ ٣١٤)، والخزانة (٥/ ٤١). والخرنق شاعرة جاهلية، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه. الحلل (١٥).

(٢) البيتان له في الكتاب (٢/ ٦٤)، ومعجم الشعراء (٢٣١)، والنكت للشنتمري (٤٧٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (٤٧٠). ونسبهما البغدادي في الخزانة لابن حماط العكلي (٥/ ٤٢). وابن خيّاط هو: مالك بن خيّاط بن مالك بن أقيش العكلي جاهَليَ. ينظر معجم الشعراء (٢٣١).

(٣) ينظر: ص(١٧٤).

: (كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم) أي: أنا بغاة وأنتم كذلك.

فهو يذهب إلى حذف خبر الثاني لدلالة الأول عليه، والعكس محتمل وهو حذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه، وقد ذكر ابن الأنباري في تخريج آية المائدة وجهًا آخر عن البصريين، وهو غير الوجه المشهور الذي ذكرناه قريبًا في الصدارة وهو جعل ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ خبرًا لـ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ و﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، ويُضمر خبرٌ لـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ مثل ما أُظهر لـ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ و﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ وعمروٌ قائمٌ. فتجعل قائمًا خبرًا لعمرٍو، وتضمر لزيدٍ خبرًا آخر مثل ما أظهرته لعمرو، ولك أن تجعل قائمًا خبرًا لزيد وتضمر لعمرٍو خبرًا آخر.

وكذا في بيت بِشْر الأسدي لك أن تجعل (بغاة) خبرًا للثاني وتضمر للأول خبرًا، ولك أن تجعل (بغاة) خبرًا للأول وتضمر للثاني خبرًا[(١)]. فهما قولان مشهوران واردان في كلام العرب، ومن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه قول الشاعر [(٢)]:

نَحْـنُ بـما عنـدنا وأنـتَ بـما عنـدكَ راضٍ والـرأيُ مختلـفُ

---

(١) ينظر: الإنصاف (١٨٩ ـ ١٩٠)، والخزانة (١٠/ ٢٩٣).

(٢) البيت منسوب لقيس بن الخطيم في ديوانه في الزيادات في الشعر المنسوب إليه، وصوّب محقق الديوان نسبة البيت إلى عمرو بن امرئ القيس (جد عبد الله بن رواحة) من ضمن أبيات يخاطب فيها مالك بن العجلان الخزرجي (٦٣، ١٧٢)، وكذا هو منسوب لعمرو ابن امرئ القيس في ديوان حسان (٨٧)، وشرح ديوان حسان لعبد الرحمن البرقوقي (٢٨١)، وهو كذلك في جمهرة الأشعار (١٣)، والخزانة (٤/ ٢٧٢، ٢٧٥)، وجزم بذلك البغدادي وبين سبب التخليط ونسبة القصيدة التي منها البيت الشاهد لقيس بن الخطيم في الخزانة (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، وقد نسب لقيس بن الخطيم في الكتاب (١/ ٧٥)، وتخليص الشواهد (٢٠٥)، والدرر (٥/ ٣١٥) والغريب أن الشنقيطي نسبه في موطن آخر في الدرر (١/ ١٤٧) لعمرو بن امرئ القيس، ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف (١/ ٩٥) لدرهم بن زيد الأنصاري.

ومن الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه قول الشاعر [١]:

فَمَنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُه فإني وقيّارٌ بها لغريبُ

وتقديره: وقيّار بها كذلك. وليس الحذف من الأول لدخول اللام في (لغريب) ولا يكون ذلك إلا في خبر (إنّ) الناسخة، ودخول اللام في خبر المبتدأ غير المنسوخ بـ (إنّ) قليل أو شاذ ولا يكون إلا في الضرورة الشعرية [٢].

وهذا القول (قول الخليل وسيبويهِ وأتباعهما من البصريين) قال به كثيرٌ من النحاة والمفسرين، ومنهم: الخطيب الإسكافي[٣]، والكرماني[٤]، والزمخشري[٥]، ومحمود النيسابوري الغزنوي[٦]، والـمُنْتَجب الهَمَذَاني[٧]، والبيضاوي[٨]، والشوكاني[٩]، والألوسي[١٠]، والقاسمي[١١].

وذكر أبو عبيدة أن العرب تخرج الـمُشْرَك في المنصوب الذي قبله من النصب إلى الرفع على ضمير فعل يرفعه، أو استئنافٍ ولا ينصبونه. ومع ذلك فإنّ معنى (إنّ) معنى الابتداء لأنها لا تعمل إلا فيما يليها، ثم ترفع بعد الذي يليها، تقول: إن زيدًا

(١) البيت لضابئ بن الحارث البُرْجُمي في الكتاب (١/ ٥٧)، والأصمعيات (٨/ ٦٨)، والإنصاف (١/ ٩٤)، وشرح المفصل (٨/ ٦٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٦٧). والبيت من أبيات له قالها وهو مسجون في عهد عثمان ﷺ.

(٢) ينظر: الدر المصون (٤/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٣) ينظر: درة التنزيل (١/ ٢٥٤).

(٤) ينظر: البرهان في متشابه القرآن (١١٣).

(٥) ينظر: الكشاف (٢/ ٢٧٢).

(٦) ينظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن (١/ ٤٢٩).

(٧) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤).

(٨) ينظر: أنوار التنزيل (١/ ٢٧٦).

(٩) ينظر: فتح القدير (٢/ ٧٨).

(١٠) ينظر: روح المعاني (٧/ ٣٣٦).

(١١) ينظر: محاسن التأويل (٤/ ٣٠٤).

ذاهبٌ، فترفع (ذاهبٌ).

وكذلك إذا واليت بين مُشتركين ترفع الأخير على معنى الابتداء، ومن ذلك قول الشاعر(١):

فَمَنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُه فإني وقيّارٌ بها لغريبُ

وقد يفعلون هذا فيما هو أشدُّ تمكُّنًا من النصب من (إنّ) ومن ذلك قول الشاعر(٢):

وكلُّ قوم أطاعوا أمر سيّدِهم إلا نميرًا أطاعت أمرَ غاويها

الظَّاعنون ولما يُظعنوا أحدًا والقائلين لمَنْ دارٌ نُخَلِّيها

وربما رفعوا (القائلين) ونصبوا (الظاعنين)(٣).

ويظهر من كلام أبي عبيدة أن ما جاء مرفوعًا وقد سُبق بمنصوب أو منصوبات فإنه يكون مرفوعًا بفعلٍ مضمر أو على الاستئناف. ولم أجد أحدًا قال بمثل قول أبي عبيدة في كون المرفوع رُفع بفعل مضمر في آية المائدة. أمّا على الاستئناف أو الابتداء فذلك مشهور، قد قال به البصريون وعلى رأسهم الخليل وسيبويهِ.

وقد أورد ابن هشام إيرادًا على قول سيبويهِ وأتباعه البصريين في آية المائدة المحمولة على التقديم والتأخير، وذلك أن فيه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، وإنما يتقدم المعطوف على المعطوف عليه في الشعر، فكذا ينبغي أن يكون تقديمُه على بعض المعطوف عليه.

ثم أجاب عن هذا الإيراد والإشكال بأن الواو للاستئناف مثل بقية الواوات المقترنة بالجملة المعترضة كقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ [البقرة: ٢٤] فإن قيل: إنّ الاعتراض لغرض، وليس ظاهرًا في آية المائدة. أُجيب بأنه

(١) تقدّم تخريجه ص(١٧٩).

(٢) تقدّم تخريجه ص(١٧٧).

(٣) ينظر: مجاز القرآن (١/ ١٧٠).

لغرض وحكمة [١] وذَكَر حكمة ذلك وسيأتي ذكره لاحقًا إن شاء الله.

وقد اعترض الألوسي على ابن هشام حين ذكر أن الواو للاستئناف التي تدخل على الجمل المعترضة كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة:٢٤] وأن هذه الجملة معترضة لا معطوفة، وقد أفاد الألوسي أن ذلك لا يتمشّى مع ما نحن فيه؛ لكونه يفوّت نكتة التقديم؛ لأنها إذا كانت معترضة لا تكون مقدّمة من تأخير[٢]. وهذا اعتراض وجيه جيد في نظر الباحث؛ فليست جملة ﴿وٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معترضة ولا تشبه الجمل المعترضة.

القول الثاني: أنَّ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مرفوع لكونه معطوفًا على محل اسم (إنّ)؛ لأنَّ اسم (إن) قبل دخول (إنّ) عليه مرفوع بالابتداء، ولم يكن في دخول (إنّ) عليه سوى التوكيد، ولم تُحدث فيه تغييرًا من جهة المعنى، وإنما التغيير في اللفظ والإعراب [٣].

فنصب (إنّ) ضعيف، فعطف ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على﴿ٱلَّذِينَ﴾ التي هي في الأصل مرفوعة. وهذا القول قول الكسائي، ووافقه الفرّاء إلا أن الفرّاء قصر جواز ذلك في العطف على ما خفي فيه الإعراب ولم تظهر علامته، وذلك كـ العطف على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في آية المائدة، والعطف على الضمير[٤]، فهو يجيز العطف على المبني لئلا يتنافر اللفظ[٥] والمراد زوال الكراهية اللفظية[٦].أمّا الكسائي فيجيز ذلك مطلقًا[٧]، أي العطف بالرفع على المبني والمعرب، ما ظهر فيه الإعراب أو خفي.

قال الفرّاء: «فإنّ رفع ﴿ٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ على أنه عطف على ﴿ٱلَّذِينَ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ﴾

(١) ينظر: تخليص الشواهد (٣٧٤).

(٢) ينظر: روح المعاني (٧/ ٣٣٧).

(٣) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٧).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٢/ ١٩٢).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ٤٧٤).

(٦) ينظر: روح المعاني (٧/ ٣٣٨).

(٧) ينظر: تخليص الشواهد (٣٧٣).

حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدًا، وكان نصب (إنّ) نصبًا ضعيفًا ـ وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ـ جاز رفع ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾.

ولا أستحبُّ أن أقول: إن عبدَ الله وزيدٌ قائمان؛ لتبيّن الإعراب في عبد الله. وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ) وقد أنشدوا هذا البيت رفعًا ونصبًا [1]:

فَمَنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُه فإني وقيّارٌ بها لغريبُ

و(قيارٌ) ليس هذا بحجّة للكسائي في إجازته: إنّ عمرًا وزيدٌ قائمان؛ لأن قيّارًا قد عطف على اسم مكنيّ عنه، والمكنيّ لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في ﴿ٱلَّذِينَ﴾ إذا عطفت عليه ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾. وهذا أقوى في الجواز من ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾؛ لأن المكنيّ لا يتبين فيه الرفع في حال، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ قد يقال: (الَّذون) فيُرفع في حال. وأنشدني بعضهم [2]:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

وقال الآخر [3]:

يا ليتني وأنتِ يالميسُ ببلدٍ ليس به أنيسُ

---

(١) في لفظ (قيار). والبيت تقدّم تخريجه ص(١٧٩).

(٢) تقدّم تخريجه ص(١٧٤).

(٣) البيت لجِران العَود في الخزانة(١٠/ ١٨)، وللعجاج في التصريح(١/ ٢٣٠)، والدرر اللوامع (٦/ ١٨٧)، ولرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٦).

وجاء في ديوان جران العود (١١١) هكذا:

قد نَدَعُ المنزلَ يا لميسُ يَعْتَسُّ فيه السبعُ الجَرُوسُ

الذِّئبُ أو ذو لِبَدٍ هَمُوسُ بَسابسًا ليس به أنيسُ

إلا اليَعافيرُ وإلا العيسُ وبقرٌ مُلمَّعٌ كُنُوسُ

وأنشدني بعضهم [١]:

يـا ليتنـي وهمـا نخلـو بمنزلـةٍ حتى يرى بعضُنا بعضًـا ونـأتَلِفُ » [٢]

فهذا النص من كلام الفرّاء يبيّن مذهبه في هذه المسألة كما يبين مذهب الكسائي، وفيه ردٌّ على الكسائي الذي استشهد ببيت ضَابئ بن الحارث البُرْجُمي وشاهده: (فإني وقيّارٌ) بعطف (قيارٌ) برواية الرفع على الضمير (ياء المتكلم) اسم (إنّ)، وذكر أن ذلك لا يصلح للاحتجاج في إجازة الكسائي: إن عمرًا وزيدٌ قائمان؛ لكون (زيدٌ) عُطف على (عمرًا) وهو ظاهر الإعراب بخلاف (إني وقيارٌ) فالعطف فيه بـ (قيارٌ) على المكنيّ أو الضمير (ياء المتكلم) وذلك سائغ جائز، وهو مثل عطف ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في آية المائدة، بل إن عطف (قيارٌ) على الضمير الياء في (إني) في بيت ضابئ البُرْجُمي أقوى جوازًا من عطف ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في آية المائدة؛ لأن الضمير مبنيٌّ دائمًا وأبدًا ولا يظهر فيه الإعراب والرفع بحال، بخلاف ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ التي تأتي بالواو في حالة الرفع على لغة بعض العرب وهم هُذَيل أو عُقَيل [٣]، ومن ذلك قول الشاعر [٤]:

نَحنُ الّذُون صبّحوا الصّبَاحا يوم النُّحَيل غارةً مِلْحَاحا

هذا تقدير كلام الفرّاء فيما يظهر للباحث.

والحاصل أن الكوفيين يجوّزون العطف بالرفع على موضع (إنّ) قبل أن يتم

(١) البيت بلا نسبة، الدر المصون (٤/ ٣٥٨).

(٢) معاني القرآن (١/ ٣١٠، ٣١١).

(٣) ينظر: أوضح المسالك (١/ ١٤٣)، وشرح ابن عقيل (١/ ١٤٤).

(٤) البيت لليلى الأخيلية في ديوانها (٦٤) بلفظ (الذين) وعلى ذلك فلا شاهد فيه، ولرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٢)، ولأبي حرب بن الأعلم العقيلي في نوادر أبي زيد (٤٧)، والمغني (٢/ ٤١٠) ونسب للثلاثة على الخلاف في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٢)، والدرر (١/ ٢٥٩)، ولأبي حرب العُقيلي أو لليلى في الخزانة (٦/ ٢٣).

خبرها، لكنهم اختلفوا بعد ذلك، فالكسائي يجّوز ذلك مطلقًا، سواءٌ ظهر فيه عمل (إنّ) أو لم يظهر كقولك: إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان فيما ظهر فيه الإعراب، وقولك فيما لم يظهر فيه الإعراب: إنك وبكرٌ منطلقان. هذا مذهب الكسائي.

وأما الفرّاء فلا يجوّز العطف بالرفع على موضع (إنّ) إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) فيجيز: إنك وبكرٌ منطلقان، ولا يجيز: إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان.

وأما البصريون فلا يجوز عندهم العطف بالرفع على موضع (إنّ) قبل أن يتم خبرها مطلقًا وعلى كل حال [1]، وقد عقد أبو بكر الأنباري لذلك مبحثًا في المسألة الثالثة والعشرين في كتابه (الإنصاف) بعنوان: (القول في العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر)[2] وساق خلاف الفريقين (البصريين والكوفيين) وأدلتهم وممّا استدل به الكوفيون شاهدنا آية المائدة﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ فعندهم أن ﴿الصابئون﴾ عطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر وهو قوله سبحانه: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾... كما جاء عن بعض العرب برواية الثقات أنهم قالوا: (إنك وزيدٌ ذاهبان)، وقد أثبته سيبويهِ في كتابه [3]: فهذان دليلان من كلام الله تعالى وكلام العرب هذا من جهة النقل، وأما من جهة القياس فذكروا أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر بالإجماع في نحو: لا رجلَ وامرأة أفضلُ منك، فكذلك الحال مع (إنّ)؛ لأنها بمنزلتها، وإنْ كانت (إنّ) للإثبات و(لا) للنفي لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، ويدل عليه إجماعنا على جواز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك يجوز قبل تمامه لعدم الفرق بينهما، كما أنّ (إنّ) لا تعمل في الخبر لضعفها وإنما يُرفع بما كان يُرفع به قبل دخولها على مذهبنا،

(١) ينظر: الإنصاف (١/ ١٨٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر الكتاب (٢/ ١٥٥)، وسيأتي ذكر نص كلامه في حاشية (٢) ص(١٨٥).

فليست (إنّ) عاملةً في الخبر حتى يقال: إنه اجتمع عاملان فيكون ذلك مُحالًا فاسدًا.

وأما البصريون فقالوا: الدليلُ على عدم إجازتنا: (إنك وزيدٌ قائمان) أنه يستلزم أن يرتفع زيدٌ بالابتداء، ووجب أن يعمل في خبر (زيدٌ)، وتعمل (إنّ) في خبر (الكاف) فيجتمع عاملان في لفظ واحد وذلك محال؛ ولذلك قلنا بعدم جواز العطف قبل تمام الخبر.

وأما استدلال الكوفيين بآية المائدة فردّه البصريون، وقالوا فيها بالتقديم والتأخير كما هو مذهب سيبويهِ وأتباعه وقد سبق بيانه [(١)]، أو أنَّ الآية تُخرّج على جعل قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾... الآية خبرًا لـ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ ويضمر لـ ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ خبرٌ مثل الخبر المظهر لـ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ فيكون حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه، وقد سبق بيانه.

وهناك وجه ثالث في تخريج الآية عند البصريين وهو جعل ﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوفًا على الضمير المرفوع في ﴿هَادُواْ﴾.

وأمّا ما حكوه عن بعض العرب: (إنك وزيدٌ ذاهبان) فقد ذكر سيبويهِ [(٢)] أنه غلط من بعض العرب؛ لأن العربي يتكلّم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ولذلك شواهدٌ نثرية وشعرية من كلام العرب.

وأمّا قياس الكوفيين (إنّ) على (لا) فذلك لا يصح؛ لأنّ (لا) لا تعمل في الخبر بخلاف (إنّ) فليس في العطف على اسم (لا) اجتماع عاملين بخلاف (إنّ).

ولو سلّمنا أن (لا) تعمل في الخبر كـ (إنّ) فإنما جاز ذلك مع (لا) دون (إنّ)؛ لأنّ

---

(١) ينظر ص(١٧٤).

(٢) جاء في الكتاب (٢/ ١٥٥): « واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال هم، كما قال:

ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا ۞ على ما ذكرت لك ».

(لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئًا واحدًا؛ فكأنّه لم يجتمع عاملان في الخبر بخلاف (إنّ)[١].

ويرى الباحث أن ما أورده ابن الأنباري من الأدلة النقلية عن الكوفيين ناقصٌ وقاصرٌ؛ وذلك أنه لم يُورد سوى دليلين هما: آية المائدة، وما ورد من قول العرب (إنك وزيدٌ ذاهبان).

وهناك شواهد شعرية عديدة استدل بها الكوفيون على جواز العطف قبل تمام الخبر، ومن ذلك ما استدَلّ به الكسائي[٢]، والفرّاء، وقد سبق نقل نص كلامه[٣].

كما يرى الباحث أن الوجه الثالث الذي ذكره ابن الأنباري عن البصريين في تخريج آية المائدة ـ وهو جعل ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوفًا على الضمير المرفوع في ﴿هَادُواْ﴾ ـ منسوبٌ للكسائي ونُسب أيضًا للفرّاء وهما من رؤوس الكوفيين، وسيأتي إن شاء الله بيانٌ لهذا القول وقائله.

وذهب الزمخشري إلى قول سيبويهِ وأتباعه البصريين وقال به وانتصر له ورد على القائلين بأنه معطوف على محل (إنّ) واسمها فقال: «فإن قلتَ: هلا زعمتَ أن ارتفاعه للعطف على محل(إنّ) واسمها ؟ قلتُ: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: إن زيدًا وعمرٌو منطلقان. فإن قلتَ: لِمَ لا يصح والنية به التأخير؟ فكأنك قلتَ: إنّ زيدًا منطلق وعمرٌو. قلتُ: لأني إذا رفعته رفعته عطفًا على محل (إنَّ) واسمها، والعامل في محلها هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها (إنّ) في عملها، فلو رفعت ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ المنوي به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بـ (إنّ) لأعملت فيهما

(١) ينظر: الإنصاف (١/ ١٨٥ ـ ١٩٥)، وتخليص الشواهد (٣٧٣).
(٢) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٨).
(٣) ينظر ص(١٨١).

رافعين مختلفين. فإن قلتَ: فقوله:﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوف لا بُدَّ له من معطوف عليه فما هو؟ قلتُ: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ﴾... الخ، ولا محل لها كما لا محل للتي عطفت عليها»(١).

وكذا ذهب الـمُنْتَجَب الهَمَذاني(٢) وقال بقول سيبويهِ وردّ بردٍّ قريب من مما قاله الزمخشري.

ومن النحاة المتقدمين الذين ردّوا على الكسائي والفرّاء: الزجّاجُ فقد حكى قول الكسائي والفرّاء ثم نقده بقوله: «وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله، وذلك أنهم زعموا أن نصب (إنّ) ضعيف؛ لأنها إنما تغيّر الاسم ولا تغير الخبر، وهذا غلط؛ لأنّ (إنّ) عملت عملين: النصب، والرفع، وليس في العربية ناصبٌ ليس معه مرفوع؛ لأن كل منصوب مشبّهٌ بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسمَّ فاعلُه، وكيف يكون نصب (إنّ) ضعيفًا وهي تتخطّى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة:٢٢] ونصب (إنّ) من أقوى المنصوبات»(٣). ولا غرابة في ذلك فالزجّاج من البصريين المشهورين.

وقال ابن الأنباري ردًّا على الفرّاء: «وكذلك قول من قال: إنما رفع لأنّ (إنّ) لم يظهر عملها في ﴿ٱلَّذِينَ ﴾ لأنه مبني؛ لأن العطف على المبني إنما يكون على الموضع لا على اللفظ »(٤).

كما خطَّأ أبو البقاء العُكْبَري القائلين بالعطف على موضع (إنّ)، كقولك: إنّ زيدًا وعمرو قائمان؛ لعدم تمام خبر (إنّ)، و (قائمان) إنْ جعلته خبرًا لـ (إنّ) لم يبقَ لـ

(١) الكشاف (٢/ ٢٧٣).

(٢) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٢).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٩٢).

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٤٥١).

(عمرو) خبر، وإنْ جعلته خبرًا لـ (عمرو) لم يبقَ لـ (إنّ) خبر، وكذلك هو ممتنع من جهة المعنى؛ لأنك تخبر بالمثنى عن المفرد.

وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] على قراءة الرفع (ملائكتُه)[١] فتخريجها بحذف خبر (إنّ) والتقدير: إنّ الله يصلي، وأغنى عنه خبر الثاني، وكذلك قولك: إنّ عمرًا وزيدٌ قائمٌ، فـ (زيدٌ) مبتدأ و(قائم) خبره أو خبر (إنّ)[٢].

وذهب فريقٌ من العلماء إلى القول بقول الكوفيين، ومن هؤلاء أبو الحسن الأخفش، فقد قال في (معاني القرآن): « فأمّا هذه فرفعها على وجهين: كأنّ قوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في موضع رفع في المعنى؛ لأنه كلامٌ مبتدأٌ، لأنّ قوله: (إن زيدًا منطلقٌ)، و (زيدٌ منطلق) من غير أن يكون فيه (إنّ) في المعنى سواء. فإن شئت إذا عطفت عليه شيئًا جعلته على المعنى كما قلت: إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو، ولكنه إذا جُعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر. وقال بعضهم... »[٣] الخ.

كما ذهب أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة إلى مثل قول الأخفش فقد ذكر أن ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوف على موضع (إنّ) واسمها، وهي في موضع رفع لكون (إنّ) مُبتَدَأة ولا تُحدث في الكلام معنًى جديدًا كما تحدثه أخواتها[٤].

وممّن حسّن مذهب الكوفيين وأخذ بقول الفرّاء ورجّحه وانتصر له بأدلة عقلية أو قياسية الفخرُ الرازي وجعله أوْلى من مذهب البصريين [٥].

---

(١) القراءة مروية عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وهي قراءة شاذة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويهِ (١٧٩).

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٥١).

(٣) (١/ ٢٨٥).

(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن (٥٢).

(٥) ينظر: التفسير الكبير (١٢/ ٥١).

والحاصل أن في هذه المسألة (عطف الاسم المرفوع على محل اسم (إنّ)) خلافًا، وفي ذلك أربعة مذاهب:

الأول: المنع مطلقًا، أي قبل الخبر وبعده، خفي إعراب الاسم أم ظهر وهو مذهب البصريين [١]، ووسمه السَّمِين الحلبي بمذهب المحققين [٢].

الثاني: جواز العطف بعد تمام الخبر، ومنعه قبل تمامه.

وقد نسب مكيٌّ بن أبي طالب هذا القول للأخفش والـمُبَرِّد [٣]، ونسبه أبو البركات بن الأنباري [٤] وابن هشام [٥] للبصريين.

الثالث: جواز العطف إن خفيَ إعراب الاسم المعطوف عليه، أي العطف على المبني كالضمير والاسم الموصول لزوال الكراهة اللفظية وإلا امتنع، وهذا مذهب الفرّاء.

الرابع: جواز العطف مطلقًا، خفي إعراب الاسم المعطوف عليه أو ظهر[٦] وهذا مذهب الكسائي.

ويفيد الباحث أن الأدلة النقلية التي استدل بها الكسائي والفرّاء واحدة، ولكنها عند التحقيق والتدقيق تصلح للفراء ولا تصلح للكسائي؛ لكون جميع الشواهد النثرية والشعرية العطف فيها بالاسم المرفوع على الضمير أو الموصول، أي فيما لم يظهر فيه الإعراب، ولم يقف الباحث على دليل نقلي يكون فيه عطف

(١) ينظر: الإنصاف (١/ ١٨٥).

(٢) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٨).

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢٣٢).

(٤) ينظر: الإنصاف (١/ ١٨٩).

(٥) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (٣٧٣).

(٦) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٨)، وروح المعاني (٧/ ٣٣٨).

الاسم المرفوع على ما ظهر فيه الإعراب؛ لذلك «ينبغي أن يُورِد الكسائي دليلًا على جواز ذلك مع ظهور إعراب الاسم نحو: إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان»(١).

بل إن الفرّاء تلميذَ الكسائي ردّ على شيخه استدلاله على جواز عطف الاسم المرفوع على اسم إنّ مطلقًا (ظهر فيه الإعراب أو لم يظهر) بقول ضابئ بن الحارث البُرْجُمي (٢):

فَمَنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُه فإني وقيّارًا بها لغريبُ

قال الفرّاء: «وقيّارٌ ليس هذا بحجّة للكسائي في إجازته: إنّ عمرًا وزيدٌ قائمان؛ لأن قيارًا قد عطف على اسم مكنيّ عنه، والمكنيّ لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ إذا عطفت عليه ﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾... » (٣).

القول الثالث: رُفع ﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ عطفًا على الضمير المرفوع في ﴿هَادُواْ ﴾. وهذا القول منسوبٌ للكسائي على المشهور(٤). قال الفرّاء: «قال الكسائي: أرفعُ ﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على إتباعه الاسم الذي في ﴿هَادُواْ ﴾، ويجعله من قوله: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف:١٥٦] لا من اليهودية. وجاء التفسير بغير ذلك؛ لأنه وصَف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثم ذكر اليهود والنصارى فقال: من آمن منهم فله كذا، فجعلهم يهودا ونصارى»(٥).

ويظهر من خلال النص السابق أن الفرّاء يُخطِّئ شيخه الكسائي في هذا القول

(١) الدر المصون (٤/ ٣٥٩).

(٢) سبق تخريجه ص(١٧٩).

(٣) معاني القرآن (١/ ٣١١).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣١٢)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٩٤)، والفريد في إعراب القرآن المجيد(٢/ ٦٣)، والبحر المحيط(٤/ ٣٢٥)، والدر المصون (٤/ ٣٥٦)، وروح المعاني (٧/ ٣٣٨).

(٥) معاني القرآن (١/ ٣١٢).

ويَردُّ عليه من جهة المعنى؛ لأن المقصودين بالذين آمنوا المنافقون الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم بدليل قوله تعالى بعد ذلك ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ ثم جاء ذكر اليهود والنصارى بعد المنافقين فقال: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ فجعلهم يهودا ونصارى.

والفرّاء وهو أوّل من خطَّأ الكسائي ـ حسب ما انتهى إليه علم الباحث ـ ثم توالى جمعٌ من العلماء في تخطئة هذا القول ومنهم الزجّاج الذي قال: «وقال الكسائي: الصابئون نسق على ما في هادوا، كأنه قال: هادوا هم والصابئون. وهذا القول خطأ من جهتين: إحداهما: أن الصابئ يشارك اليهوديّ في اليهوديّة. وإنْ ذَكَر أن هادوا في معنى تابوا فهذا خطأ في هذا الموضع أيضًا؛ لأن معنى الذين آمنوا هاهنا إنما هو إيمان بأفواههم؛ لأنه يُعنى به المنافقون؛ ألا ترى أنه قال: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ فلو كانوا مؤمنين لم يحتج أن يقال: إنّ الذين آمنوا فلهم أجرهم »[(١)].

فالزجّاج يُخطِّئ الكسائي في هذا القول مطلقًا وعلى كل حال؛ لكون كلامه لا يستقيم من جهة المعنى، سواءً كان معنى الذين هادوا: اليهود لكونه يلزم منه أن يكون الصابئون تهوّدوا وهو غير صحيح[(٢)]، أم كانت بمعنى تابوا ورجعوا ولا يصح ذلك كما سبق بيانه آنفًا. وهذه التخطئة لهذا القول من جهة المعنى.

كما خطّأه بعض النحاة من جهة النحو والعربية ومن جهة المعنى والدلالة، ومنهم مكيّ بن أبي طالب، فقد غلّط هذا القول؛ لكونه يوجب أن يكون الصابئون والنصارى يهودا، كما أن العطف على الضمير المرفوع قبل توكيده أو الفصل بينه وبين المعطوف بما يقوم مقام التوكيد قبيح عند بعض النحويين [(٣)].

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٩٤).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٤/ ٣٢٥).

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن (٢٣٢).

وقد قال بمثل قول مكيٍّ أبو البقاء العُكْبَري[١] والـمُنْتَجَب الهَمَذاني[٢] ويرى الباحث أن هذا القول ضعيف بعيد.

لكن السَّمِين الحلبي اعتذر للكسائي من جهة النحو والعربية عند من استدرك عليه مجيء العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ولا فصل فذكر أن هذا الاعتراض والإشكال لا يلزمُ الكسائي؛ لأن مذهبه لا يشترط في العطف على الضمير المرفوع أن يكون مؤكَّدًا أو مفصولًا بفاصلٍ بينه وبين المعطوف [٣] ـ ولكن السَّمِين يرى صحة هذا الشرط [٤] ـ ثم إن السَّمِين كما اعتذر للكسائي عند مَنْ خطّأه من جهة النحو والعربية ردّ عليه من جهة المعنى والدلالة فذكر أنه يلزمه من حيث إنه قال بقولٍ تردُّه الدلائل الصحيحة[٥]. فلله درُّ السَّمِين ما أعدَلَه! فقد ذبَّ عن الكسائي واعتذر له من جهة النحو والعربية مع مخالفته له في العطف على الضمير المرفوع من غير فصل ولا توكيد، وخطَّأه من جهة المعنى، وهذه مسألة مهمة جدًا يغفل عنها كثيرٌ من الناس أو يتغافلون عنها، وهي: أنه لا بُدَّ أن يتفق معك المخالف في أصولٍ ومُسَلَّماتٍ ويُسلَّم لك بذلك قبل الـمُضي في أدلة المسألة وتفريعاتها وما ينتج عن ذلك من تصحيح أو تضعيف.

فالاعتراض على المخالف والإيراد عليه لا بُدَّ أن يكون في محلّه؛ لأنه قد يُورَدُ على المخالف بشيء لا يُسلِّم به، بل قد لا يراه صحيحًا، وهذه من المسلَّمات في المناظرة والخلاف.

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٥١).

(٢) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٣).

(٣) هذا مذهب الكوفيين عمومًا. ينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف(٢/ ٤٧٤).

(٤) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٧).

(٥) المصدر السابق.

وقد نَسَب هذا القولَ للفرَاء مكيُّ بن أبي طالب[١]، ولم أجد أحدًا نسبه للفراء سواه، والغريب أن الفرّاء نسبه للكسائي شيخِه وردّ عليه هذا القول، وقد سبق نصُّ كلامه[٢].

فهل يكون مكيٌّ واهمًا في مخالفته النحاةَ في نسبة هذا القول للكسائي؟ بل إن الفرّاء نفسه نسبه للكسائي وخطّأه وردّ عليه.

لكن السَّمِين اعتذر لمكيٍّ ـ كما اعتذر للكسائي قريبًا ـ وأورد احتمالين في نسبة مكيٍّ هذا القول للفراء:

الأول: أن الفرّاء كان موافقًا للكسائي ثم رجع فخالفه.

الثاني: أن يكون الفرّاء مخالفًا للكسائي ثم رجع فوافقه.

والخلاصة: ورود الاحتمال بأن يكون للفراء في المسألة قولان [٣].

ويرى الباحث بُعْد الاحتمالين السابقين اللذين ذكرهما السَّمِين؛ وذلك للأسباب التالية:

١- أن الفرّاء نفسه نسب القول للكسائي، ولو كان يقول به سابقًا أو لاحقًا لذكَرَ ذلك غالبًا.

٢- أن الفرّاء ردّ على الكسائي، وفيه زيادة تأكيد بعدم قوله بقول الكسائي، ولو رجع إلى قول الكسائي لاحقًا لأيّد قوله الجديد، وردّ على قوله القديم واعتراضه على شيخه.

٣- أن أكثر العلماء نقلوا هذا القول عن الكسائي ومنهم الفرّاء نفسه[٤]

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢٣٢).

(٢) ينظر: ص(١٨١).

(٣) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٧).

(٤) ينظر: معاني القرآن (١/ ٣١٢).

والزجاج[١] وابن عطية[٢] ومحمود الغزنوي[٣] والـمُنْتَجَب الهَمَذاني[٤] وأبو حيان[٥] والسَّمِين الحلبي[٦].

٤- تفرّدَ مكيٌّ بنسبة هذا القول للفراء وخالف أكثر النحاة المتقدمين عليه ـ وبخاصة تلامذة الكسائي كالفرّاء ـ والمتأخرين عنه.

كما نُسب هذا القول للأخفش، وممن نسبه للأخفش أبو جعفر النحاس[٧]، والـمُنْتَجَب الهَمَذَاني[٨] والقرطبي[٩] والشوكاني[١٠]. وكلُّ هؤلاء الذين نسبوا القول للأخفش نسبوه للكسائي أيضًا، فقد نسبوه للاثنين ولم يفردوا نسبته للأخفش، وأقدمهم أبو جعفر النحاس وذكر ذلك عن الأخفش في كتابه (المسائل الكبير).

ويرى الباحث أن من نسب هذا القول للأخفش إنما هو تبعيّةٌ لأبي جعفر النّحاس وموافقةٌ له، ولم أجد هذا القول للأخفش، وقد سبق نقل قول الأخفش[١١]، وربما كان في كتابه (المسائل الكبير) كما قال النحاس، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٩٤).
(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٥/ ١٥٣).
(٣) ينظر: باهر البرهان (١/ ٤٣٠).
(٤) ينظر: الفريد (٢/ ٦٣).
(٥) ينظر: البحر المحيط (٤/ ٣٢٥).
(٦) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٧).
(٧) ينظر: إعراب القرآن (٢/ ٣٢).
(٨) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٣).
(٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١٥٩).
(١٠) ينظر: فتح القدير (٢/ ٧٨).
(١١) ينظر: ص(١٨٨).

ويودُّ الباحث أن يُنَبِّه على أن السَّمِين الحلبي ذكر هذا القول وقال فيه: «أن يكون معطوفًا على الضمير المستكن في ﴿هَادُواْ﴾ أي هادوا هم والصابئون، وهذا قول الكسائي... »[١] الخ.

أي إن ﴿ٱلصَّبِـُٔونَ﴾ معطوفة على الضمير المستكن بعد ﴿هَادُواْ﴾ وليست معطوفة على الضمير الظاهر المرفوع في ﴿هَادُواْ﴾ وهو الواو. وهذا القول من السَّمِين الحلبي غريب؛ ولم أجد أحدًا من النحاة أو المفسِّرين قال به، فإن كلَّ من نقل هذا القول عن الكسائي أو غيره إنما قالوا: ﴿ٱلصَّبِـُٔونَ﴾ عطفًا على الضمير في ﴿هَادُواْ﴾[٢] أو على الضمير المرفوع في ﴿هَادُواْ﴾[٣]، قال الفرّاء: «قال الكسائي: أرفعُ ﴿ٱلصَّبِـُٔونَ﴾ على إتباعه الاسم الذي في ﴿هَادُواْ﴾ »[٤]، وقال الزجاج: «وقال الكسائي: ﴿ٱلصَّبِـُٔونَ﴾ نسق على ما في ﴿هَادُواْ﴾، كأنه قال: هادوا هم الصابئون »[٥]، وقال ابن عطية: «وحكي أيضًا عن الكسائي أنه قال: ﴿وٱلصَّبِـُٔونَ﴾ عطف على الضمير في ﴿هَادُواْ﴾، والتقدير: هادوا هم و﴿ٱلصَّبِـُٔونَ﴾»[٦] بل إن أبا البقاء العُكْبَري صرّح بالعطف على الفاعل، فقال: «﴿ٱلصَّبِـُٔونَ﴾ معطوف على الفاعل في ﴿هَادُواْ﴾»[٧].

ويخال الباحث أن السَّمِين الحلبي قال بذلك اعتمادًا على قول الزجاج الذي نُقل آنفًا، وفيه: «كأنه قال: هادوا هم والصابئون» وهذا تقدير الكلام كما قال ابن عطية الذي سبق نص كلامه آنفًا أيضًا. ولم أجد أحدًا من النحاة أو غيرهم غير السَّمِين

(١) الدر المصون (٤/ ٣٥٦).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٢)، ومشكل إعراب القرآن (٢٣٢)، والمحرر الوجيز (٥/ ١٥٧)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٣)، وروح المعاني (٧/ ٣٣٨).

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (١/ ٣٠٠)، والبحر المحيط (٤/ ٣٢٥).

(٤) معاني القرآن (١/ ٣١٢).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٩٤).

(٦) المحرر الوجيز (٥/ ١٥٧).

(٧) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٥١).

الحلبي أنه قال: إن ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ معطوف على الضمير المستكن ﴿هَادُواْ﴾.

القول الرابع: أنْ تكون ﴿إِنَّ﴾ بمعنى (نعم) الجوابية (حرف جواب)، ولا محل لها من الإعراب على ذلك، ويكون ما بعدها مرفوعٌ محلُّه بالابتداء وهو ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وما بعده معطوف عليه بالرفع وهو: ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، فـ ﴿الصابئون﴾ معطوف بالرفع على ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ المرفوع بالابتداء، و﴿إِنَّ﴾ لا محل لها من الإعراب؛ لأنها بمعنى (نعم) التي هي حرف جواب[(١)]، وخبر المبتدأ هو: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾...[(٢)]، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ بتشديد ﴿إِنَّ﴾ وهي قراءة ابن عامر ونافع وحمزة وعاصم في رواية أبي بكرٍ عنه[(٣)]، وجُعل من هذا القول قولُ عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما (إنّ وصاحبها) لمن قال له: (لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك)، ومعنى قول ابن الزبير رضي الله عنهما (إنّ وصاحبها) أي نعم وصاحبها[(٤)].

كما جُعل منه قول ابن قيس الرُقَيّات[(٥)]:

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢٣٢)، والمحرر الوجيز (٥/ ١٥٨)، والبيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٣٠٠)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٥١)، والغريب في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٣)، والبحر المحيط (٤/ ٣٢٥)، والدر المصون (٤/ ٣٥٥).

(٢) الدر المصون (٤/ ٣٥٥).

(٣) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (٤١٩)، والحجة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسي (٥/ ٢٢٩).

(٤) قول ابن الزبير للأسدي أخرجه الجاحظ في البيان والتبيين (٢/ ٢٧٩)، وذكره ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة ـ (٥/ ٢٩٦) ـ في ترجمة فضالة بن شريك، وذكر كلام ابن الزبير لابنه عبد الله بن فضالة، وقيل لفضالة نفسه، وقيل إن القصة كانت بين معن بن أوس وابن الزبير. كما خرّجها ابن منظور في اللسان (أنن) وقال: «وفي حديث فضالة بن شريك أنه لقي ابن الزبير، فقال: إن ناقتي قد نقِب خُفُّها فاحملني، فقال: ارقعها بجلد واخصِفها بهُلْب وسِرْ بها البَرْدين، فقال فضالة: إنما أتيتك مُسْتَحْمِلًا لا مُسْتَوصِفًا، لا حمل الله ناقةً حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إنّ وراكبها. أي: نعم مع راكبها».

(٥) البيتان في ديوانه (٦٦)، والبيان والتبيين (٢/ ٢٧٩)، والأزهية في علم الحروف (٢٥٧)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٦٤)، واللسان (أنن)، وشرح أبيات المغني (١/ ١٩١).

بَــرَزَ الغــواني في الشــبا بِ يَلُمْنَنــي وألومُهُنَّــهْ
ويَقُلْــنَ شَــيْبٌ قــد عــلا كَ وقــد كَـبِرْتَ فقلـتُ إنّـهْ

أي: نعم، والهاء للسكت[١].

وهذا القول ضعّفه بعض المحقّقين، ومنهم أبو حيّان الذي علّل ضعف هذا القول بأنّ مجيء (إنّ) بمعنى نعم مُختلَفٌ فيه عند النحويين، ولو قُدِّر ثبوت ذلك عن العرب فلا بُدَّ أن يتقدّم (إنّ) التي بمعنى نعم كلامٌ حتى تكون جوابًا له وتصديقًا له؛ لأنها لا تأتي في أول الكلام ابتداءً دون أن يتقدّمها كلامٌ، فهي جواب لا ابتداء[٢].

كما جعل السَّمِين الحلبي هذا القول مرجوحًا[٣]، وذكر أجوبةَ من ردَّ هذا القول أو ضعّفه، فقد أجيب عن آية طه بأجوبة كثيرة وتخريجات عديدة[٤]. وأمّا قول ابن الزبير فأُجيب عنه بأن الاسم والخبر محذوفان فيه، وبقي المعطوف على الاسم دليلًا عليه، والتقدير: إنها وصاحبها ملعونان.

وأمّا بيت ابن قيس الرُّقيَّات فتقديره: إنه كذلك.

ولو ثبت عن العرب مجيء (إنّ) بمعنى (نعم) فلا يصح في آية المائدة جعلها بمعناها؛ لأنها لم يتقدّمها شيء وتكون جوابًا له، و (نعم) جوابيّةٌ تقع جوابًا لكلام سابق فتكون تصديقًا له، ولا تقع في ابتداء الكلام [٥].

وما قاله السَّمِين جيّد متين؛ فلا ينبغي جعل (إنّ) في آية المائدة بمعنى (نعم)؛ لأنه لم يتقدّمها كلام سابقٌ فتكون جوابًا له.

(١) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٥).
(٢) ينظر: البحر المحيط (٤/ ٣٢٣).
(٣) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٥).
(٤) ينظر: البحر المحيط (٧/ ٣٤٩)، والدر المصون (٨/ ٦٥).
(٥) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٦).

وقدّر بعضهم سؤالًا قبل (إنّ) الجوابيّة، وقالوا: يُحتمل أن يكون ردًّا لقائلٍ كيتَ وكيتَ [١].

والقول بأن هناك سؤالًا مقدّرًا بعيدٌ ركيكٌ[٢] كما ضعّف المُنْتَجَب الهَمَذَاني هذا القول؛ لقلته في الكلام [٣].

القول الخامس: أن ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾... الخ، وخبر ﴿إن﴾ محذوف مقدر تقديره: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا يُرحمون أو آمنون. وهذا على قول من قال بإسلامهم.

وأمّا على من قال بكفرهم فتقديره: يُعذَّبون أو معذّبون. وقد حُذف الخبر لمعرفة موضعه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ﴾ [فصلت: ٤١] والتقدير: يُعاقبون أو يُعذبون، فحذف استغناءً بمعرفة المخاطبين [٤]، وذكر الواحدي أن هذا القول قريب من قول البصريين (القول الأول)، إلا أن البصريين يجعلون ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾... خبر﴿إن﴾ وخبر﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مقدّر كما سبق بيانه.

وهذا القول يجعل ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ خبر المبتدأ ﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ويجعل خبر ﴿إن﴾ محذوفًا تقديره: يُرحمون أو يعذبون كما ذكر آنفًا[٥]، وهذا الحذف (حذف خبر إنّ) حذفٌ من الأول لدلالة الثاني عليه، وعطف ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ إنما كان بعد اتمام الكلام وانقضاء إنّ واسمها وخبرها؛ لأن المحذوف من اللفظ إذا كان في الكلام ما يدل عليه فهو في حكم الملفوظ به، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ

(١) المصدر السابق.

(٢) ينظر: روح المعاني (٧/ ٣٣٩).

(٣) ينظر: الفريد (٢/ ٦٤).

(٤) ينظر: التفسير البسيط للواحدي (٧/ ٤٧٥)، والدر المصون (٤/ ٣٥٩).

(٥) ينظر: التفسير البسيط (٧/ ٤٧٦).

يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦] على قراءة الرفع (ملائكتُه)[١]. والتقدير فيها: إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون عليه. فحذف خبر (إنّ) لدلالة الثاني عليه، ونظيره قولك: إنّ زيدًا وعمرٌو منطلق. فعمرو مبتدأ، وخبره: منطلق. وخبر (إنّ) محذوف لدلالة الثاني عليه[٢].

وهذا القول منسوب للبصريين، وقد نسبه إليهم أبو البركات بن الأنباري[٣] وابن هشام[٤]، ونسبه مكيُّ بن أبي طالب[٥] للأخفش والـمُبَرِّد، وذكر الواحدي[٦] أن أبا بكر بن الأنباري حكى هذا القول عن هشام بن معاوية[٧]، ونقله السَّمِين[٨] عن الواحدي، وقد حسّن هذا القول الـمُنْتَجَب الهَمَذَاني، وجعله أحسن الأقوال ـ في هذه الآية ـ بعد قول سيبويهِ وأصحابه البصريين (القول الأول) مما ذكرنا من الأقوال سابقًا، وهذا القول فيه حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو واقعٌ في كلام العرب، وإن كان عكسُه (الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه) أكثرَ، ومما جاء من ذلك قول الشاعر[٩]:

خَلـيليَّ هـل طِـبٌّ فـإنّي وأنـتما وإن لم تَبوحـا بـالهوى دَنِفـانِ

(١) رواها عبد الوارث عن أبي عمرو، وهي قراءة شاذة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (١٧٩).

(٢) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤).

(٣) ينظر: الإنصاف (١/ ١٨٩).

(٤) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (٣٧٣).

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢٣٢).

(٦) ينظر: التفسير البسيط (٧/ ٤٧٥).

(٧) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضّرير، نحوي كوفي، أخذ عن الكسائي واشتهر بصحبته، توفي سنة تسع ومائتين. ينظر: نزهة الألباء (١٤٧)، والبلغة (٢٣٦)، والبغية (٢/ ٣٢٨).

(٨) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٩).

(٩) البيت قائله مجهول، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (٣٧٤)، والمغني(٢/ ٤٧٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٦٦)، وشرح الأشموني (١/ ٤٣٣).

والتقدير: فإني دنف وأنتما دنفان.

وقول الآخر [١]:

نَحْنُ بما عندنا وأنتَ بما عنـ ـدكَ راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ

والتقدير: نحن راضوان وأنت راضٍ[٢].

وقد عُورِض هذا القول «بأن الكلام فيما نحن فيه مسوق لبيان حال أهل الكتاب، فصرْف الخبر إليهم أولى، وفي توسيط بيان حال الصابئين ما علمتَ من التأكيد، وأيضًا في صرْف الخبر إلى الثاني فصلٌ للنصارى عن اليهود، وتفرقةٌ بين أهل الكتاب؛ لأنه حينئذٍ عطف على قوله سبحانه:﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ قطعًا. نعم لو صحَّ أن المنافقين واليهود أوغلُ المعدودين في الضلال، والصابئين والنصارى أسهلُ حسُن تعاطفهما، وجعْل المذكور خبرًا عنهما، وترك كلمة التحقيق المذكورة في الأوّلَيْن دليلًا على هذا المعنى»[٣].

ويرى الباحث أن هذا الاعتراض ضعيف؛ وذلك أنه قد يقال: إن الصابئين أوغل في الضلالة، وصرف الخبر المذكور في الآية إليهم فيه إشارة إلى أن الله يجزيهم بنفي الخوف والحزن عنهم إذا آمنوا، وأهل الكتاب من باب أولى، كما أن آية الحج ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾... التي لا إشكال فيها من جهة الإعراب فُصل فيها بين أهل الكتاب (اليهود والنصارى) بالصابئين، فلا يرد هذا الاعتراض، والله تعالى أعلم.

القول السادس: رفع ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بالابتداء، وخبره محذوف، غير أنه لا ينوى بهذا المبتدأ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ التأخير وهذا القول موافقٌ لقول الخليل وسيبويهِ وأصحابهما من البصريين (القول الأول) من جهة، ومخالفٌ له من جهة أخرى، أما

(١) تقدّم تخريجه ص(١٧٨).

(٢) ينظر: تخليص الشواهد (٣٧٤).

(٣) روح المعاني (٧/ ٣٣٨).

موافقته له فهو أن ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مبتدأ وخبره محذوف، وأمّا مخالفته له ففي كون هذا المبتدأ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ لا ينوى به التأخير [١].

وهذا القول لم ينسب لمعيّن بحسب علم الباحث، وقد ضعّفه أبو البقاء العُكْبَري؛ لما فيه من لزوم الحذف والفصل[٢]. والمراد بالحذف حذف خبر المبتدأ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، والمراد بالفصل الفصل بين الاسم والخبر بأجنبي.

وقد بيّن السَّمِين مُراد العُكْبَري حين ضعّف هذا القول وعلّله بلزوم الحذف والفصل، فقال: «أي لما يلزم من الجمع بين الحذف والفصل، ولا يعني بذلك أن المكان من مواضع الحذف اللازم؛ لأن القرآن يلزم أن يُتلى على ما أُنزل، وإنْ كان ذلك المكان في غيره يجوز فيه الذكر والحذف» [٣].

القول السابع: أن ﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ منصوبٌ، ولكنه جاء على لغة بلحارث (بني الحارث) وغيرهم الذين يجعلون المثنى بالألف دائمًا وعلى كل حال[٤] رفعًا ونصبًا وجرًا نحو: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، ويجعلون الجمع بالواو على كل حال أيضًا [٥]، فيكون ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوفًا على ما قبله وهو اسم إنّ [٦].

وهذا القول لم أقف على تعيين نسبته لأحدٍ أو جماعة، وقد ضعّفه جماعةٌ من المحققين، فقد استبعده أبو البقاء العُكْبَري[٧]، وضعّفه الـمُنْتَجَب الهَمَذَاني؛ لقلته في

(١) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٦٠).
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٥١).
(٣) الدر المصون (٤/ ٣٦٠).
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢٣٢)، والدر المصون (٤/ ٣٦٠).
(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٥٢)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤).
(٦) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤)، وروح المعاني (٧/ ٣٣٩).
(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٤٥٢).

الكلام وقلة المستعملين له [١].

ويرى الباحث أن القول ضعيف كما قال الـمُنْتَجَب الهمذاني، ولكن ضعفه ليس لقلته في الكلام أو قلة المستعملين له ـ كما ذهب إليه الـمُنْتَجَب الهمذاني ـ لكون ذلك ليس ميزانًا في التضعيف، فليس كل قليل في الكلام أو الاستعمال ضعيفًا، وإنما ضَعْف هذا القول ـ كما ذكر الألوسي ـ لكون لغة بلحارث وغيرهم في جعْلهم المثنى بالألف على كل حال، وذلك في المثنى خاصة، ولم يُنقل نحو ذلك عنهم في الجمع، وهو خلافٌ لما تقتضيه عبارة أبي البقاء في ذلك، والمسألة هذه لا يجري فيها القياس، فلا يُخرّج ما في القرآن الكريم على ذلك[٢]. وقال أبو البركات بن الأنباري: «وهذا إنما حُكي عنهم في التثنية، فأما الجمع الصحيح فلم يُحكَ عنهم ولا يعتبرون لفظه»[٣].

ويرى الباحث أن ذلك هو الصواب الذي لا محيد عنه، أي إنه لا يجوز قياس الجمع على المثنى في لغة بلحارث وغيرهم؛ لأن ذلك مما لا يسوغ فيه الاجتهاد، وقد جاءت لغة بلحارث بالألف مطلقًا في المثنى خاصة. أمّا الجمع فلم يثبت مجيء الواو عنهم مطلقًا وعلى كل حال[٤]، فلزم الاقتصار على ما ورد به السماع.

وقال السَّمِين الحلبي مضعّفًا لهذا القول ومبطلًا له: «وكأن شبهة هذا القائل ـ على ضعْفها ـ أنه رأى الألف علامة رفع المثنى، وقد جُعلت في هذه اللغة نائبة رفعًا ونصبًا وجرًا[٥]، وكذا الواو هي علامة رفع المجموع سلامة، فيبقى في حالة النصب والجر كما بقيت الألف، وهذا ضعيفٌ، بل فاسدٌ »[٦].

(١) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤).
(٢) ينظر: روح المعاني (٧/ ٣٢٩).
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٣٠١).
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك (١/ ٥٨).
(٥) أي إن الألف في المثنى تنوب عن الضمة والفتحة والكسرة في الرفع والنصب والجر.
(٦) الدر المصون (٤/ ٣٦٠).

القول الثامن: جعل النون من ﴿ٱلصَّبِـُٔونَ﴾ حرف الإعراب، وليس الواو[١]، ففتحة نون ﴿ ٱلصَّبِـُٔونَ ﴾ هي علامة النصب، وهي مثل: الزيتون وعُربون [٢]، وعلى ذلك فـ ﴿ ٱلصَّبِـُٔونَ ﴾ معطوف بالنصب على ما قبله، قال أبو البقاء: «فإن قيل: فأبو علي إنما أجاز ذلك مع الياء لا مع الواو. قيل: قد أجازه غيره؛ والقياس لا يدفعه»[٣]. وقد نقل السَّمِين قول أبي البقاء هذا ثم قال شارحًا ومُتعَقِّبًا: «قلت: يشير إلى مسألة وهو: أن الفارسي أجاز في بعض جموع السلامة وهي ما جرت مجرى المكسَّر كبنين وسنين أن يُحَلَّ الإعراب نونها، بشرط أن يكون ذلك مع الياء خاصةً دون الواو فيقال: جاء البنينُ، قال [٤]:

وكـان لنـا أبـو حسـنٍ عـليٌّ أَبًـا بـرًّا ونحـن لـه بنـينُ

وفي الحديث [٥]: « **اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسفَ** »، وقال [٦]:

دعانيَ من نجـدٍ فـإنّ سـنينَه لعبن بنا شِيبًا وشـيَّبْنَنَا مُـرْدا

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٥٢)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤).

(٢) ينظر: الدر المصون (٤/ ٣٦١)، وعربون بضم العين وفتحها. ينظر اللسان (عرب).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٥٢).

(٤) البيت لسعيد بن قيس الهَمْداني في الخزانة (٨/ ٧٦، ٧٧)، ولأحد أولاد علي بن أبي طالب في التصريح (١/ ٧٧)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٥٥).

(٥) الحديث أخرجه أحمد في مسنده في مسند أبي هريرة برقم (٧٢٦٠) ج(١٢/ ٢٠٢)، والبخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب تسمية الوليد برقم (٦٢٠٠) ج(٤/ ١٥٤)، ومسلم في صحيحه في كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة برقم ٢٩٤ ـ (٦٧٥) ج (١/ ٣٧٨)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلاة برقم (١٤٤٢) ج (١/ ٢٤٨)، والنسائي في سننه في كتاب التطبيق، باب القنوت في صلاة الصبح برقم (١٠٧١) ج (٢/ ٢٠٠)، وابن ماجه في سننه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، برقم (١٢٤١) ج (٢/ ٩٨).

(٦) البيت للصمة بن عبد الله القشيري في ديوانه (٦٠)، وفي شرح المفصل (٥/ ١١ـ١٢)، وتخليص الشواهد (٧١)، والتصريح (١/ ٧٧)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٨ ـ ٦٢).

فأثبت النون في الإضافة[١]، فلما جاءت هذه القراءة[٢]ووجهت بأن علامة النصب فتحة النون، وكان المشهور بهذا القول إنما هو قول الفارسي، سأل أبو البقاء هذه المسألة. وأجاب بأن غيره يجيزه حتى مع الواو، وجعل أن القياس لا يأباه.

قلت: «القياس يأباه، والفرق بينه حالَ كونه بالياء وبين كونه بالواو ظاهر قد حقّقْته في (شرح التسهيل). نعم إذا سُمِّي بجمع المذكر السالم جاز فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يُعرب بالحركات مع الواو، ويصير نظير (الّذون) فيقال: جاء الزيدون، ورأيت الزيدون، ومررت بالزيدون، كجاء الّذون ورأيت الّذون ومررت بالّذون، هذا إذا سُمِّي به، أمّا ما دام جمعًا فلا أحفظ فيه ما ذكره أبو البقاء، ومن أثْبتَ حجةٌ على من نفى لا سيّما مع تقدّمه في العلم والزمان»[٣].

ويرى الباحث أن ردَّ السَّمِين على أبي البقاء مكين متين.

كما ضعّف المُنْتَجَب الهَمَذَاني هذا القول ووصمه بأنه ليس بشيء؛ وعلَّل ذلك بأنه أتى مع الياء خاصة دون الواو، وذكر سبب امتناعه مع الواو من حيث إن الواو حرف يختص بنوعٍ من الإعراب، والياء تكون للنصب كما تكون للجر أيضًا، فإذا جُمع بين الواو والإعراب في النون كان أذهب في الجمع بين علامتي إعراب[٤].

القول التاسع: أنّ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ معطوف على الصلة بحذف الصدر، والتقدير: الذين هم الصابئون. وهذا القول أو الوجه ذكره الألوسي وقال معقِّبًا عليه: «ولا يخفى بُعْدُه، وإنْ عُدَّ أحسن الوجوه»[٥].

---

(١) أي نون (سنين يوسف) في الحديث، ونون (سنينه) في البيت الشعري.

(٢) أي إن القراءة المشهورة في آية المائدة شاهدنَا ﴿الصابئون﴾ بالواو.

(٣) الدر المصون (٤/ ٣٦١).

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤).

(٥) روح المعاني (٧/ ٣٣٩).

ويرى الباحث أن هذا الوجه بعيدٌ؛ فيه تكلُّفٌ في التقدير، وتعسّف في التأويل.

القول العاشر: ذكره الأخفش بقوله: «وقال بعضهم: لما كان قبله فعلٌ شُبِّه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ أجراه عليه فرفعه به وإن كان ليس عليه في المعنى، وذلك أنه تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، وقولهم: (كَذَبَ عليكم الحجُّ) يرفعون: (الحجّ) بـ (كَذَبَ)، وإنما معناه: عليكم الحجَّ، نصْبٌ بأمرهم، وتقول: (هذا حبُّ رُمَّاني) فتضيف الرُمَّان إليك، وإنما لك الحبُّ، وليس لك الرمّان، فقد يجوز أشباه هذا، والمعنى على خلافه»[(١)].

وهذا الوجه لم يجد الباحث أحدًا سوى الأخفش ذكره، وهذا الوجه ذكره الأخفش بعد ذكره لوجهٍ آخر وهو العطف على محل اسم (إنّ)؛ لأن اسم (إنّ) قبل دخولها عليه مرفوع بالابتداء وهو القول الثاني مما ذكرناه من الأقوال، وقد سبق نص كلام الأخفش[(٢)] في ذلك.

وهذا القول(العاشر) الذي انفرد الأخفش بذكره ـ حسب علم الباحث ـ يظهر فيه أن الأخفش قد حكاه عن غيره، وذلك بقوله: «وقال بعضهم»، وعلى ذلك فهذا القول مجهول القائل.

كما يرى الباحث أن الوجه الأول الذي ذكره الأخفش وهو العطف على محل اسم (إنّ) أرجح عند الأخفش من هذا الوجه لسببين:

الأول: أن الأخفش ذكر وجه العطف على محل اسم إنّ أوَّلًا وصدّره.

الثاني: أن الأخفش عند ذكره لوجه العطف على محل اسم إنّ في الصدارة لم ينسبه إلى غيره بنحو قوله: (وقال بعضهم)، وفي ذلك إشارة إلى ترجيحه لهذا القول

(١) معاني القرآن (١/ ٢٨٥).

(٢) ينظر ص(١٨٨).

على قول الرفع بالمجاورة اللفظية.

وهذا القول وهو رفع ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بالمجاورة اللفظية لما قبله بعيدٌ ضعيف عند الباحث؛ وذلك أن الإعراب بالمجاورة اللفظية سماعيٌّ لا قياسيٌّ في نظر الباحث؛ وذلك أنه لو فُتح هذا الباب وجُعل قياسًا لكان سببًا في اختلاط الإعراب وضياع القواعد، وتخريج كثير من الكلام الملحون على هذا الوجه.

القول الحادي عشر: أن ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ معطوف بالرفع على ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ التي هي مبتدأ، ويكون قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ عطف جملة على جملة. وأمّا ﴿إِنَّ﴾ فخبرها محذوف، وقد دلَّ عليه ما ذُكر بعده من قوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، وحذف خبر(إنّ)وارد في الكلام الفصيح غير قليل، وقد سبق بيانه[1].

فخبر (إنّ) محذوف دلَّ عليه ما ذُكر بعده من قوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾...الخ، و﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ مبتدأ، و ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ معطوفة بالرفع على ﴿ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ وهذا القول ذهب إليه ابن عاشور[2] منفردًا، ولم أرَ أحدًا قال به غيره.

وقد رأى ابن عاشور أن هذا أوْلى من جعل ﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مبتدأً، وتقدير خبر له، أي: والصابئونَ كذلك كما هو مذهب أكثر النحاة وعلى رأسهم سيبويهِ؛ لأن ذلك يؤدي إلى اختلاف المتعاطفات في الحكم وتشتيتها مع القدرة على البعد عن ذلك. وعلى ذلك يكون ﴿ مَنْ ءَامَنَ﴾ مبتدأً ثانيًا وجملة ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ خبره.

وقد رأى ابن عاشور أن الذي سلكه أوضح وأجرى على أسلوب النظم وأليق بمعنى هذه الآية [3].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن عاشور لا يستقيم إلا عند جعل ﴿ ٱلَّذِينَ

(١) ينظر: ص(١٨٨).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير (٦/ ٢٦٩).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٦/ ٢٧٠).

ءَامَنُواْ﴾ بمعنى المؤمنين حقًا بقلوبهم وألسنتهم، وليس بمعنى من آمن بلسانه دون قلبه كما ذهب إليه جمعٌ من النحاة والمفسِّرين، ومنهم الزجّاج كما سبق بيانه(١).

ويؤيّد الباحث ما ذهب إليه ابن عاشور من تأويل قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بالمؤمنين حقًا وهم المسلمون(٢)؛ وذلك أنه لا يطلق لفظ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أو المؤمنين إلا على المسلمين حقًّا الذين آمنوا بقلوبهم وقالوا بألسنتهم وعملوا بجوارحهم؛ فالإيمان عند أهل السنة والجماعة اعتقاد بالجنان وقول باللسان وعمل بالأركان (٣).

فالإيمان عند أهل السنة لا بُدَّ فيه من توافر الشروط الثلاثة: الاعتقاد بالقلب، والقول باللسان، والعمل بالجوارح.

أمّا من آمن بلسانه دون قلبه فليس بمؤمن، بل منافق، ولا يقال له على سبيل الإطلاق: إنه مؤمن، بل يقيد بوصف فيقال: مؤمن بلسانه.

وأما مجيء قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ فهي شرط في العاقبة الحسنة والجزاء الكريم ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ من جميع الطوائف من المسلمين واليهود والنصارى والصابئين، والله تعالى أعلم.

وبعد هذا التَّطْواف في أعاريب لفظ ﴿ٱلصَّبِـُٔونَ﴾واختلاف النحاة وغيرهم في ذلك، فهذه وقفة دلالية في سر مجيء لفظ ﴿ٱلصَّبِـُٔونَ﴾ مرفوعًا بين ما ورد قبله وبعده من المتعاطفات المنصوبات على ما هو ظاهر في هذه الآية.

فقد ذكر الشيخ محمد رشيد رضا كلامًا مؤصَّلًا جيّدًا في ذلك فأفاد عند هذه

---

(١) ينظر: ص(١٩١).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير (٦/ ٢٦٩).

(٣) ينظر: الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٦)، وشرح العقيدة الطحاوية لمحمد بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (٣٣٢).

الآية (آية المائدة) أن الإعراب صناعة تُعِين على ضبط كلام العرب وفهمه، والعمدة في إثبات اللغة أو اللغات هو السماع. وقد ثبت بالسماع أن هذا الاستعمال فصيحٌ.

إذا كان كذلك فما سر رفع ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ ومخالفته لنسق ما قبله من المنصوبات؟

فيُجاب عن ذلك بأنه لما كان الصابئون خارجين في ظن كثيرٍ من الناس من نفي الخوف عنهم والحزن وأنهم ليسوا كأهل الكتب السماوية في الجزاء إنْ آمنوا حسُن بلاغيًا أن يُنَبَّه إلى ذلك بتغيير نسق الإعراب، ومثل هذا التعبير لا يكون فصيحًا إلا في مثل هذه الآية، وهو ما حصل عندما تغيّر الإعراب واختلف عمّا قبله فُهم من ذلك التنبيه على صفة خاصة يُراد التنبيه عليها. فإذا قلت: إن زيدًا وعمرًا وبكرٌ قادرون على مناظرة خالد، لم يكن هذا القول بليغًا إلا إذا كان يُظن أن بكرًا عاجزٌ عن مناظرة خالد، وأردت التنبيه على خطأ هذا الظن، وأنّ بكرًا قادرٌ على المناظرة مثل زيدٍ وعمرٍو.

وهذه قاعدة بلاغية عامة تدخل في بلاغة النطق والكتابة وهي: أنه إذا أريد تنبيه السمع أو اللحظ إليه من المفردات أو الجمل يُميّز عن غيره بتغيير في الإعراب عن المشهور، أو رفع الصوت في الخطابة والكلام، أو تكبير الحروف أو تغيير لون الحبر أو وضع الخط عليه أو فوقه في الكتابة [1].

والذي يجب اليقين به أن هذا اللفظ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ نزل كذلك، وبه نطق النبي ﷺ، وبه قرأ المسلمون، وكُتب في المصاحف، فكان علينا أن نتعرف أسلوبًا من أساليب الفصاحة وإن كان غير شائع.

ومن أساليب العرب الفصيحة أنهم إذا أتوا بكلام مؤكَّدٍ بـ (إنّ) وجيء باسم (إنّ) وخبرها، وأرادوا العطف على اسمها بمعطوف غريب في ذلك الحكم جيء بالمعطوف الغريب مرفوعًا للدلالة على إرادتهم عطف الجمل وليس المفردات.

(١) ينظر: تفسير المنار لمحمد رشيد رضا (٦/ ٤٧٧).

فيقدّر السامع خبرًا بحسب سياق الكلام. ومما ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣] والمراد: ورسوله كذلك؛ فبراءته ﷺ من المشركين وهم نسبه وصهره أمرٌ غريب ! للدلالة على أنّ آصرة الدين أعظم من تلك الأواصر. وهذه الآية (آية المائدة) كذلك؛ فإنه لما كان الصابئون أضلّ من اليهود والنصارى قبل الإسلام في الجاهلية؛ لكونهم عبدوا الكواكب، وكانوا مع ذلك من الناجين إنْ آمنوا بالله واليوم الآخر وعملوا صالحًا جيء بلفظهم ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مرفوعًا للتنبيه على ذلك [(١)].

فورود لفظ ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مرفوعًا تنبيهًا على الغرض المذكور وتأكيدًا في التسوية في الحكم مع غيرهم من أهل الكتاب إنْ آمنوا وعملوا صالحًا. فقطْع اللفظ إلى الرفع ومخالفته لما قبله داعٍ إلى لحْظ توجيهه [(٢)].

فالصابئون مع بيان ضلالهم وشدّة غيّهم يُتاب عليهم إنْ صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح، وما سُمُّوا صابئين إلا لكونهم صبؤوا عن الأديان كلها، أي خرجوا، فإذا كان الصابئون مع ميلهم عن الأديان كلّها هذا حالهم إنْ آمنوا وعملوا صالحًا فغيرهم من أهل الكتاب أولى بذلك [(٣)].

وبعدُ فلو قال قائل: فهل الحكمة من رفع ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ في آية المائدة متحقِّقة في آيتي البقرة والحج ﴿ٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ بالنصب ؟

أجاب عن مثل ذلك أحمد بن محمد المعروف بابن المنير في كتابه (الانتصاف من الكشّاف) فقال: «ثَمَّ سؤال متوجِّه، وهو أن يقال: لو عطف الصابئين ونصبه كما قرأ ابن كثير لأفاد أيضًا دخولهم في جملة المتوب عليهم، ولفُهم من تقديم ذكرهم

(١) ينظر: التحرير والتنوير (٦/ ٢٧٠).
(٢) ينظر: ملاك التأويل لأحمد بن الزبير الغرناطي (١/ ٧٨).
(٣) ينظر: الكشاف (٢/ ٢٧٣)، وأنوار التنزيل (١/ ٢٧٦).

على النصارى ما يُفهم من الرفع من أنّ هؤلاء الصابئين وهم أوغل الناس في الكفر يُتاب عليهم، فما الظن بالنصارى ؟ ولكان الكلام جملة واحدة بليغًا مختصرًا والعطف إفرادي. فلِمَ عدل إلى الرفع وجعل الكلام جملتين ؟ وهل يمتاز بفائدة على النصب والعطف الإفرادي ؟

ويُجاب عن هذا السؤال بأنه لو نصبه وعطفه لم يكن في إفهام خصوصية لهذا الصنف؛ لأن الأصناف كلّها معطوف بعضها على بعض عطف المفردات، وهذا الصنف من جملتها، والخبر عنها واحد. وأما مع الرفع فينقطع عن العطف الإفرادي وتبقى بقية الأصناف مخصّصة بالخبر المعطوف به، ويكون خبر هذا الصنف المنفرد بمعزل تقديره مثلًا: والصابئون كذلك، فيجيء كأنه مقيس على بقية الأصناف وملحق بها وهو بهذه المثابة؛ لأنهم لما استقرّ بعد الأصناف عن قبول التوبة فكانوا أحقّاء بجعلهم تبعًا وفرعًا، مشبهين بمن هم أقعد منهم بهذا الخبر»[1].

(١) الانتصاف من الكشاف لابن المنير (حاشية الكشاف) (٢/ ٢٧٢).

النَّموذج الثَّاني

١- **قوله تعالى:** ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ [هود: ٦٩].

٢- **وقوله تعالى:** ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝ إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥].

النموذج الأول من سورة هود وقد جاء في قصة إبراهيم عليه السلام مع الملائكة عليهم السلام الذين أتوه في صورة البشر، وموطن الشاهد ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾.

والنموذج الثاني ورد في سورة الذاريات وهو مثل سابقه الذي في سورة هود في قصة الخليل عليه السلام مع ضيوفه من الملائكة عليهم السلام حين جاؤوه في صورة البشر، وموضع الدراسة: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾ فقد وردت الآيتان في سورتي هود والذاريات بنصب ﴿ سَلَٰمًا ﴾ الأولى التي هي من قول الملائكة، وبرفع ﴿سَلَٰمٌ ﴾ الثانية التي هي قول إبراهيم وجوابه.

فقد اختلف الإعراب في كلمة (سلام) الأولى والثانية.

والسلام له معانٍ، «قال أبو علي: أخبرنا أبو إسحاق: قال سمعت محمد بن يزيد يقول: السلام في اللغة أربعة أشياء: فمنها مصدر سلّمتُ، ومنها السلام جمع سلامة، ومنها السلام اسمٌ من أسماء الله تعالى، ومنها السلام شجرة، ومنه قول الأخطل[(١)]:

....إلّا سَلامٌ وحَرْمَلُ»[(٢)].

---

(١) هذا جزءٌ من عجز بيت، والبيت بتمامه:

فَرابيةُ السَّكْران قَفْرٌ فما بها لَهُم شَبَحٌ إلا سَلامٌ وحَرْمَلُ

والبيت للأخطل في ديوانه (١٥٢).

(٢) الحجة للقرّاء السبعة (٤/ ٣٥٩)، وانظر كذلك مفردات ألفاظ القرآن (٤٢١)، واللسان (سلم).

والأصل في معنى السلام: السلامة من الضرر[١].

وقد أجاب علماء اللغة والتفسير والمتشابه اللفظي عن نصب ﴿سَلَٰمًا﴾ الأولى، ورفع ﴿سَلَٰمٌ﴾ الثانية، وذكروا ثلاثة أوجهٍ في نصب ﴿سَلَٰمًا﴾ الأولى التي هي من قول الملائكة:

الوجه الأول: أن ﴿سَلَٰمًا﴾ منصوبٌ على المصدرية، والتقدير: سلّمنا سلامًا، فهو منصوب على المصدرية بفعل محذوف، وهو واجب الإضمار، فهو من باب ما ناب فيه المصدر عن العامل فيه، وعلى ذلك فيكون ذلك الفعل المحذوف أو المقدر منصوبًا بـ ﴿قَالُواْ﴾[٢].

وقد اختار هذا الوجه وقال به جمعٌ من النحاة والمفسرين، ومنهم أبو إسحاق الزجّاج[٣]، وابن خالويهِ[٤]، والزمخشري[٥]، والفخر الرازي[٦]، والحسن القُمِّي[٧]، وأبو الحسن بن ريّان[٨]، وابن جزي الكلبي[٩]، والشوكاني[١٠]، والقَنُّوجي[١١]، وجمال الدين القاسمي[١٢]، وابن عاشور[١٣]، فـ ﴿سَلَٰمًا﴾ مفعول مطلق وقع بدلًا

(١) ينظر: روح المعاني (١٢/ ٧).
(٢) ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٥١).
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٦٠).
(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٢٨٨).
(٥) ينظر: الكشاف (٣/ ٢١٥).
(٦) ينظر: التفسير الكبير (١٨/ ٢٢).
(٧) ينظر: غرائب القرآن (١٢/ ٤٤).
(٨) ينظر: الروض الريّان (٤٣٨).
(٩) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ١٩٩).
(١٠) ينظر: فتح القدير (٢/ ٦٣٦).
(١١) ينظر فتح البيان (٦/ ٢١٠).
(١٢) ينظر: محاسن التأويل (٩/ ١٤٨).
(١٣) ينظر: التحرير والتنوير (١٢/ ١١٦).

من الفعل[١]، وتقديره: سلّمنا سلامًا[٢]، أو سلّمنا عليك سلامًا[٣]، وقدّر بعضهم: سلّمنا سلامًا، أو نسلّم سلامًا بفعل يدل على المضيّ أو الحضور والاستقبال[٤]، وجعل الـمُنْتَجَب الهمذاني السلام من الله تعالى فقدّر: سلّم الله عليك سلامًا[٥]. وهو بعيدٌ متكلّف في نظر الباحث.

وفي(التبيان) للعُكْبريَ: (مصدر أسلموا سلامًا)[٦]وإخاله تصحيف (سلّموا).

بل إنّ الـمُنْتَجَب الهَمَذَاني ذكر وجهًا آخر ـ غير ما سبق آنفًا ـ في مجيء لفظ ﴿سَلَـٰمًا﴾ منصوبًا على المصدرية، فهو يقول: «وقوله: ﴿قَالُواْ سَلَـٰمًا﴾ اختُلِف في نصبه على وجهين: أحدهما: مصدرٌ وفيه وجهان: أحدهما: سلّموا سلامًا، فأقيم قالوا مقام سلّموا؛ لأن التسليم قول. والثاني: قالوا: سلّم الله عليك سلامًا»[٧] وهذا الوجه (الأول) الذي أقيم فيه (قالوا) مقام (سلّموا) لم أجد أحدًا قال به، وهو ـ في نظر الباحث ـ ضعيف بعيد؛ وذلك لمخالفته للظاهر والصريح من لفظ الآية التي جاءت بـ ﴿قَالُواْ﴾، ولو صحّ ذلك وجاز لكان سائغًا في غير آيةٍ جاء فيها لفظ القول وجُعل لفظٌ آخر قائمًا مقامه، ولا يخفى ما في ذلك من التكلّف ومخالفة الظاهر.

الوجه الثاني: أنّ ﴿سَلَـٰمًا﴾ منصوبٌ على المفعولية بـ ﴿ قَالُواْ﴾ ولكن المراد معنى لفظ ﴿سَلَـٰمًا﴾ لا ذات اللفظ، فـ ﴿سَلَـٰمًا﴾ منصوبٌ بـ ﴿قَالُواْ﴾ كما يقال: قلت

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٦٠)، والدر المصون (٦/ ٣٥١)، والتحرير والتنوير (١٢/ ١١٦).

(٣) ينظر: الكشاف (٣/ ٢١٥)، والتفسير الكبير (١٨/ ٢٢)، والبحر المحيط (٦/ ١٧٩).

(٤) ينظر: الروض الريان (٤٣٨)، وروح المعاني (١٢/ ٧).

(٥) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤٣).

(٦) (٢/ ٧٠٥).

(٧) الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤٣).

خيرًا، وقلت شعرًا [١]. وأخرج النحاس عن يحيى القطّان عن سفيان عن أبي نُجَيح عن مجاهد أنه فسّر ﴿سَلَمًا﴾ بـ (سدادًا) [٢].

«لأنه لم يحك قولهم، إنما السلام معنى قولهم، فأعمل القول فيه كما تقول: قلت: حقًا. لمن سمعتَه يقول: لا إله إلا الله، فلم تذكر ما قال، إنما جئت بلفظٍ يُحَقّق قوله فأعملت فيه القول، وكذلك سلام في الآية إنما هو معنى ما قالوا ليس هو لفظهم بعينه فيُحكى، ولو رُفع لكان محكيًّا وكان هو قولهم بعينه، فالنصب أبدًا في هذا وشبهه مع القول إنما هو معنى ما قالوا لا قولهم بعينه، والرفع أنه قولهم بعينه حكاه عنهم»[٣].

ولو حكي لفظهم لم يصحَّ أن يعمل فيه القول[٤]، أي أنه لا يصح أن يعمل القول في اللفظ الذي لفظوه، وإن كان ما لفظوا به في موضع المفعول للقول [٥].

فـ ﴿سَلَمًا﴾ مفعول ﴿قَالُواْ﴾ على المعنى، كأنه قيل: ذكروا سلامًا [٦]؛ لأن القول ذِكْر، كما أن الذِّكْر قول [٧].

وهذا الوجه قاله مجاهد والسُّدِّي[٨] وهو اختيار ابن جرير الطبري[٩]، وأبي علي الفارسي[١٠]، وابن القيم [١١].

---

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٠).

(٢) ينظر: إعراب القرآن (٢/ ٢٩١).

(٣) مشكل إعراب القرآن (٦٣٩).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز (٩/ ١٨٢).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٦/ ١٧٩).

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٠٥)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤٣).

(٧) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤٣).

(٨) ينظر: المحرر الوجيز (٩/ ١٨٢).

(٩) ينظر: جامع البيان عن تأويل القرآن (١٢/ ٤٦٦).

(١٠) ينظر: الحجة (٤/ ٣٦٠).

(١١) ينظر: بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم (٢/ ٤٣٦) جمعه يسري السيد محمد.

وقد حكى ابن القيِّم الوجهَ الأول المتضمن نصب ﴿سَلَٰمًا﴾ على المصدرية ونسبه للنحاة ثم قال: «وعندي فيه جواب أحسن من هذا وهو أنه لم يقصد حكاية سلام الملائكة، فنصب قوله: ﴿سَلَٰمًا﴾ انتصاب مفعول القول المفرد، كأنه قيل: قالوا: سلامًا، وقالوا: سدادًا وصوابًا ونحو ذلك. فإن القول إنما تحكى به الجمل، وأما المفرد فلا يكون محكيًّا به بل منصوب به انتصاب المفعول به، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴾ [الفرقان: ٦٣] ليس المراد أنهم قالوا هذا اللفظ المفرد المنصوب، وإنما معناه: قالوا قولًا سلامًا مثل: سدادًا وصوابًا، وسمي القول سلامًا؛ لأنه يؤدي معنى السلام ويتضمنه من رفع الوحشة وحصول الاستيناس»(١).

ويفيد الباحث بأن نسبةَ ابن القيّم الوجهَ الأول ـ للنحاة وهو الوجه القائل: بأن ﴿سَلَٰمًا﴾ منصوب على المصدرية ـ إنما هو من باب التغليب، فهذا أبو علي الفارسي وهو من كبار النحاة لم يقل بنصب ﴿سَلَٰمًا﴾ على المصدرية، وإنما على المفعولية على المعنى فيقول: «فأما انتصاب قوله: ﴿سَلَٰمًا﴾ فلأنه لم يُحكَ شيءٌ تكلموا به فيُحكى كما تُحكى الجمل، ولكن هو معنى ما تكلمت به الرسل، كما أن القائل إذا قال: لا إله إلا الله، فقلت: حقًا، أو قلت: إخلاصًا، اختلف القول في المصدرين؛ لأنك ذكرت معنى ما قال ولم تحَكِ نفس الكلام الذي هو جملة تُحكى، فكذلك نصب ﴿سَلَٰمًا﴾ في قوله: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ لـمّا كان معنى ما قيل، ولم يكن نفس المقول بعينه»(٢).

كما حكى جمعٌ من النحاة القولين في نصب ﴿سَلَٰمًا﴾ على المصدرية أو المفعولية

(١) بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم (٢/ ٤٣٦) جمعه يسري السيد محمد.
(٢) الحجة للقرّاء السبعة (٤/ ٣٦٠).

ومنهم أبو جعفر النحاس[١]، ومكيّ بن أبي طالب القيسيّ[٢]، وأبو البقاء العُكْبَري[٣]، والمُنْتَجَب الهَمَذَانيّ[٤]، وأبو حيّان[٥]، والسَّمِين الحلبيّ[٦].

الوجه الثالث: أنّ ﴿سَلَٰمًا﴾ منصوب على المفعولية بـ ﴿قَالُواْ﴾، ويكون لفظ ﴿سَلَٰمًا﴾ هو ما قالته الملائكة بعينه، وجاز ذلك لأنه يتضمن معنى الكلام[٧]، وهذا الوجه لم أجد أحدًا قال به صراحةً، لكنه وجه محتمل كما ذكر ذلك السَّمِين الحلبي[٨].

وأمّا ﴿سَلَٰمٌ﴾ الثانية بالرفع التي هي قول إبراهيم الخليل عليه السلام ففيها وجهان:

الوجه الأول: أنها مبتدأ، والخبر محذوف أو مقدّر وتقديره: سلام عليكم[٩]، أو عليكم سلام[١٠].

وقد اختار هذا الوجهَ محمودُ الغزنويّ[١١]، وابن القيّم[١٢]، وابن

(١) ينظر: إعراب القرآن (٢/ ٢٩١).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٦٣٩).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٠٥).

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤٣).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٦/ ١٧٩).

(٦) ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٥١).

(٧) ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٥١).

(٨) المصدر السابق.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس(٢/ ٢٩١)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٠٥)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤٤)، والدر المصون (٦/ ٣٥٢)، وبدائع التفسير (٢/ ٤٣٦)، وغرائب القرآن (١٢/ ٤٤).

(١٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٦٣٩)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٠)، وباهر البرهان (٢/ ٦٦٨)، والبحر المحيط (٦/ ١٧٩)، وفتح القدير (٢/ ٦٣٦)، وفتح البيان (٦/ ٢١٠).

(١١) ينظر: باهر البرهان (٢/ ٦٦٨).

(١٢) ينظر: بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم (٢/ ٤٣٦) جمعه يسري السيد محمد.

جزي الكلبيّ [١]، وجمال الدين القاسميّ [٢].

الوجه الثاني: أن لفظ ﴿سَلَٰمٌ﴾ خبر لمبتدأ محذوف أو مقدّر تقديره: أمري سلام، أو شأني سلام، أو قولي سلام[٣]، أو أمركم سلام [٤]، أو هو سلام[٥]. أي لست مريدًا غير السلامة والصلح [٦].

وقد اختار هذا الوجهَ أبو إسحاق الزَّجَّاج[٧]، والزمخشريّ[٨]، والفخر الرازيّ [٩]، وأبو ريّان [١٠]، وابن عاشور [١١].

وحكى جمعٌ من النحويين والمفسّرين هذين الوجهين في رفع ﴿سَلَٰمٌ﴾ [١٢].

قال الفرّاء: «وقرأه العامة ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾ نصب الأول ورفع الثاني،

---

(١) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ١٩٩).

(٢) ينظر: محاسن التأويل (٩/ ١٤٨).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٦٠)، والمحرر الوجيز (٩/ ١٨٢)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤٤)، والبحر المحيط (٦/ ١٧٩)، والدر المصون (٦/ ٣٥٢)، والروض الريان (٤٣٨)، وفتح البيان (٦/ ٢١٠)، والتحرير والتنوير (١٢/ ١١٦).

(٤) ينظر: الكشاف (٣/ ٢١٥)، والبحر المحيط (٦/ ١٧٩)، وفتح القدير (٢/ ٦٣٦).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢١)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٩١)، ومشكل إعراب القرآن (٦٣٩)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٠)، والجامع لأحكام القرآن (٩/ ٤٣).

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج (٣/ ٦٠)، والتفسير الكبير (١٨/ ٢٢).

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٦٠).

(٨) ينظر: الكشاف (٣/ ٢١٥).

(٩) ينظر: التفسير الكبير (١٨/ ٢٢).

(١٠) ينظر: الروض الريّان (٤٣٨).

(١١) ينظر: التحرير والتنوير (١٢/ ١١٦).

(١٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢١)، والحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٦٠)، ومشكل إعراب القرآن (٦٣٩)، والمحرر الوجيز (٩/ ١٨٣)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٠٥)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٦٤٣)، والجامع لأحكام القرآن (٩/ ٤٣)، والبحر المحيط (٦/ ١٧٩)، والدر المصون (٦/ ٣٥٢)، وفتح القدير (٢/ ٦٣٦)، وفتح البيان (٦/ ٢١٠)، وروح المعاني (١٢/ ٧).

ولو كانا جميعًا رفعًا ونصبًا كان صوابًا. فمن رفع أضمر (عليكم) وإن لم يظهرها كما قال الشاعر:

فقلنا السلامُ فاتَّقت من أميرها فما كان إلا وَمْؤها بالحواجب [1]

والعرب تقول: التقينا فقلنا: سلامٌ سلامٌ. وحجة أخرى في رفعه الآخر[2] أن القوم سلّموا، فقال حين أنكرهم: هو سلامٌ إن شاء الله، فمن أنتم ؟ لإنكاره إياهم. وهو وجه حسن»[3].

فيظهر من خلال نصِّ كلام الفرّاء السابق إجازته الوجهين في (سلام): مبتدأ والخبر مضمر تقديره: عليكم، أو خبر والمبتدأ مضمر تقديره: هو، أي: هو سلام.

كما نصَّ الفرّاء على جواز مجيء ﴿سَلَٰمًا﴾ و﴿سَلَٰمٌ﴾ بالرفع أو النصب فيهما جميعًا.

وبذلك قال مكيُّ بن أبي طالب القيسيّ[4]، وأبو عبد الله القرطبيّ[5].

وتوجيه كلام الفرّاء بإجازة النصب والرفع فيهما جميعًا (سلامًا، سلامٌ) يكون كما قال مكيّ بن أبي طالب القيسيّ: «فنصبهما جميعًا يجوز على ما تقدّم، ورفعهما جميعًا يجوز على الحكاية والإضمار»[6].

ومراد مكيٍّ بقوله السابق أن النصب يجوز في ﴿سَلَٰمًا﴾ و﴿سَلَٰمٌ﴾ على الوجهين في ﴿سَلَٰمًا﴾: النصب على المصدرية، أو النصب بـ ﴿قَالُواْ﴾ على المعنى. وأما الرفع

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء (٢/ ٢١)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٦٤٤)، والمخصص (١٣/ ١٥٥)، واللسان (ومأ).

(٢) أي وجه آخر في رفع (سلامٌ) الثانية.

(٣) معاني القرآن (٢/ ٢١).

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٣٦٩).

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٤٣).

(٦) مشكل إعراب القرآن (٣٦٩).

فيجوز فيهما (سلامًا، سلامٌ) على الحكاية فيكون لفظ السلام مبتدأً، والخبر مضمر، أو يكون لفظ السلام خبرًا، والمبتدأ مضمر على الوجهين المذكورين سابقًا.

وعلى كلِّ حال فالجملة المحكية ـ على تقدير: أمري سلام، بإضمار المبتدأ، أو سلام عليكم أو عليكم سلام بإضمار الخبر، بإضمار أحد جزأيها (المبتدأ أو الخبر) ـ في محل نصب مفعول به مقول القول، كقول الشاعر [١]:

إذا ذُقتُ فاها قلت طعمُ مُدامةٍ مُعَتَّقَةٍ مِمَّا تَجيءُ بِهِ التُجُرْ

أي طعمه طعم مدامة [٢].

ويودُّ الباحث التنبيه على أن ابن الأنباري ذكر ثلاثة أوجهٍ في رفع ﴿سَلَٰمٌ﴾ الثانية، فقد ذكر الوجهين السابقين (مبتدأ والخبر محذوف، أو العكس) ثم وذكر وجهًا ثالثًا بقوله: «الثالث: أن يكون مرفوعًا على الحكاية فيكون نفس قولهم بعينه»[٣]، كما رأيت الغزنوي ذكر وجهين بقوله: «ورفع الثاني (سلامٌ) على تقدير: وعليكم سلام، أو على الحكاية»[٤].

ويرى الباحث أن القول بالحكاية يتضمن القول بالوجهين السابقين، كما أن القول بالوجهين السابقين يتضمن القول بالحكاية كما قرّره جمعٌ من النحاة والمفسّرين.

قال أبو علي الفارسيّ: «فقوله ﴿سَلَٰمٌ﴾مرفوع لأنه من جملة الجملة المحكية، والتقدير فيه: سلام عليكم، فحذف الخبر كما حذف من قوله: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] أي صبرٌ جميلٌ أمثلُ، أو يكون المعنى: أمري سلام، وشأني سلام

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه (١١٨)، والدرر اللوامع (٢/ ٢٧٠).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٦/ ١٧٩)، والدر المصون (٦/ ٣٥٢).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٠).

(٤) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن (٢/ ٦٦٨).

كما أن قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يصلح أن يكون المحذوف منه المبتدأ »[١].

وقال القيسيّ: «قوله: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ رفعه على الحكاية لقولهم، وهو خبر ابتداء محذوف، أو مبتدأ تقديره: قال: هو سلام أو أمري سلام، أو عليكم سلام »[٢].

وقال ابن عطية: «وقوله: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ حكاية للفظة (سلام) مرتفع إما على الابتداء والخبر محذوف تقديره: عليكم. وإما على خبر ابتداء محذوف تقديره: أمري سلام »[٣].

وقال أبو حيّان: «وسلام: خبر مبتدأ محذوف، أي: أمري أو أمركم سلام، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: عليكم سلام، والجملة محكية وإن كان حُذف منها أحد جزأيها»[٤].

وأختم بنصٍّ لابن القَيِّم قال فيه: «وحكى عن إبراهيم لفظ سلامه فأتى به على لفظه مرفوعًا بالابتداء محكيًّا بالقول، ولولا قصد الحكاية لقال: سلامًا بالنصب؛ لأن ما بعد القول إذا كان مرفوعًا فعلى الحكاية ليس إلّا»[٥].

وأراد الباحث بهذه النقول السابقة عن هؤلاء العلماء الأعلام التنبيه على أن ما ذهب إليه ابن الأنباري من جعل الحكاية وجهًا ثالثًا في رفع ﴿سَلَٰمٌ﴾ غير كونه مبتدأً أو خبرًا غير صحيح؛ لكون القول بالحكاية فيه يتضمن إعراب ﴿سَلَٰمٌ﴾ مبتدأً خبره مقدّر، أو العكس، كما أن إعرابه مبتدأً أو خبرًا يتضمن أيضًا القول بالحكاية فيه؛ لأن ما بعد القول إذا جاء مرفوعًا فعلى الحكاية وجوبًا كما سبق من كلام ابن القيّم آنفًا.

---

(١) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٦١).

(٢) مشكل إعراب القرآن (٣٦٩).

(٣) المحرر الوجيز (٩/ ١٨٢).

(٤) البحر المحيط (٦/ ١٧٩).

(٥) بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم (٢/ ٤٣٦) جمعه يسري السيد محمد.

وبعدُ: فبعدَ هذه الوقفة النحوية في إعراب لفظي ﴿سَلَامًا﴾ و﴿سَلَامٌ﴾ وذكر أقوال النحاة فيها فهذه وقفة دلالية في سر مجيء ﴿سَلَامًا﴾ الأولى التي هي من قول الملائكة عليهم السلام بالنصب، ومجيء ﴿سَلَامٌ﴾ الثانية بالرفع التي هي قول خليل الله إبراهيم عليه السلام.

ذكر ابن القَيِّم أن سلام الملائكة عليهم السلام تضمّن جملةً فعليةً، فالتقدير: سلّمنا عليك سلامًا، وسلام إبراهيم عليه السلام تضمّن جملةً اسمية؛ فالتقدير: سلام عليكم، أو عليكم سلام، أو هو سلام، أو أمري سلام، وكل ذلك جملٌ اسمية، والجمل الاسمية تدل على الثبات والاستمرار والدوام، والجملة الفعلية تدل على الحدوث والتجدّد، فسلامه أفضل من سلامهم عليه، وقد حيّاهم بأحسنَ من تحيّتهم، فقد ردّ عليهم بما يليق بمكانته عليه السلام وهو مقام الفضل والإحسان [١].

وقد نسب ابن القيِّم [٢] هذا القول للنحاة، والمراد أن النحويين قالوا بنصب ﴿سَلَامًا﴾ على المصدرية.

ويرى الباحث أن نسبة ابن القَيِّم هذا القول والوجه للنحاة غير دقيق؛ فإن كثيرًا من النحاة حكوا وجهين في نصب ﴿سَلَامًا﴾ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك [٣].

وقد قال بمثل هذا التوجيه الدلالي بعض المفسّرين، ومنهم: أبو الحسن ابن ريّان [٤]، والأَلوسي [٥]، والقَنُّوجي [٦].

فالحاصل: أن إبراهيم عليه السلام حيّاهم بالجملة الاسمية في جواب تحيتهم بالجملة

(١) ينظر: بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم (٢/ ٤٣٦) جمعه يسري السيد محمد.
(٢) ينظر: بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم (٢/ ٤٣٦) جمعه يسري السيد محمد.
(٣) ينظر: ص(٢١٧).
(٤) ينظر: الروض الريان (٤٣٨).
(٥) ينظر: روح المعاني (١٢/ ٧).
(٦) ينظر: فتح البيان (٦/ ٢١٠).

الفعلية [١]، ومن المعلوم أن الجملة الاسمية أبلغ من الجملة الفعلية [٢]. فقد حيّاهم بتحية أحسنَ من تحيتهم فهو داخل تحت الأدب الرفيع في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦] فسلامه أتمُّ وأحسن [٣].

وذكر جماعةٌ من النحاة والمفسّرين أن سلام إبراهيم عليه السلام مرفوع (سلامٌ)، وسلام الملائكة عليهم السلام منصوب (سلامًا)، والرفع أدلُّ على الثبوت والدوام من النصب [٤]، والرفع أقوى وأثبت من النصب [٥]. فرفع المصدر (سلامٌ) أبلغ من نصبه (سلامًا)؛ لكون الرفع فيه تنامي معنى الفعل فهو أدلّ على الثبات والدوام؛ ولذا اختلفا في الإعراب للدلالة على أن ردّ إبراهيم ـ عليه السلام ـ وسلامه أحسن من سلام الرسل عليهم السلام زيادةً في الإكرام والإحسان من الخليل [٦].

قال أبو حيّان: «ونصب ﴿سَلَٰمًا﴾ يدل على التجدّد، ورفع ﴿سَلَٰمٌ﴾ يدل على الثبوت والاستقرار» [٧].

فالنصب يدل على الحدوث لمكان تقدير الفعل [٨].

وتساءَل الكِرْمانيّ عند هذه الآية بقوله: «أليس الزيادة في الجواب مندوبًا إليها في قوله: ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ ؟ الجواب: الزيادة موجودة في الرفعية؛ لأن للرفع مزية على النصب؛ لأنه إخبار عن شيء ثابت، والنصب فضلة؛ ولأن الكلام لا يتم

(١) المصدر السابق.

(٢) ينظر: روح المعاني (١٢/ ٧)، وفتح البيان (٦/ ٢١٠).

(٣) ينظر: الروض الريان (٤٣٨).

(٤) ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٥٢)، وتفسير القرآن العظيم (٤/ ٤٥٦)، ومحاسن التأويل (٩/ ١٤٨).

(٥) ينظر: تفسير القرآن العظيم (٧/ ٣٤).

(٦) ينظر: التحرير والتنوير (١٢/ ١١٦).

(٧) البحر المحيط (٦/ ١٧٩).

(٨) ينظر: غرائب القرآن (١٢/ ٤٤).

إلا بمرفوع، فقد دخل تحت قوله: ﴿فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ﴾» [١].

وذكر ابن عطية أن سلام الملائكة عليهم السلام كان دعاءً مرجوًا، فمن أجل ذلك نُصب، وأمّا الخليل عليه السلام فحيّا بأحسن ممّا حُيّيّ به، فمن أجل ذلك جاء مرفوعًا[٢].

وأفاد الراغب الأصفهانيّ أن الرفع في باب الدعاء أبلغ؛ فكان الخليل ـ عليه السلام ـ متحريًّا للأدب الوارد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ﴾ ومتأدّبًا به [٣].

وفرّق ابن جزي الكلبيّ في التوجيه الدلالي خضوعًا لمعنى السلام، فإن كان بمعنى التحية فإن الرفع في الجواب للدلالة على إثبات السلام فيكون حيّاهم بأحسن من تحيتهم له.

وإن كان السلام بمعنى السلامة، فنصب الأول لكونه بمعنى الطلب، ورفع الثاني لكونه في معنى الخبر[٤].

وأختم بتوجيه وجيه للسهيلي[٥]، وأخذه عنه ابن قيِّم الجوزية، فقد حكى ابن القَيِّم توجيهًا ونسبه للنحاة، وقد سبق ذكره [٦]، ثم ذكر وجهًا آخر وجوابًا ثانيًا أحسن عنده من الوجه الأول الذي نسبه للنحاة، وحاصله أن سلام الملائكة عليهم السلام لم تقصد حكايته، فلذلك نُصب على المفعولية، وهو قولٌ مفرد، والمراد أنهم قالوا معنى السلام لا لفظه. وأما سلام الخليل عليه السلام فهو محكي بلفظه؛ فمن أجل

(١) غرائب التفسير (١/ ٥١١).
(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٩/ ١٨٣).
(٣) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن (٤٢٢).
(٤) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ١٩٩).
(٥) ينظر: نتائج الفكر (٣١٩).
(٦) ينظر ص(٢٢١).

ذلك رُفع، وفي ذلك إشارة إلى معنًى لطيفٍ جدًّا، وهو أن قوله (سلام عليكم) من دين الإسلام المأخوذ عن الخليل إمام الحنفاء وأبي الأنبياء، وأنه من ملة إبراهيم عليه السلام التي أُمرنا باتباعها، فُحكي قول الخليل عليه السلام للاقتداء به والاتِّباع له، بخلاف قول الأضياف الملائكة الكرام فهو غير محكيٍّ، والمراد معناه لا لفظه [1].

وهذا الجواب حسن وجيه، كما يرى الباحث أن هذا التوجيه الدلالي لا يناقض ويصادم ما سبق ذكره، فالقرآن يحتمل هذه الوجوه الدلالية، وهو معجز ذو وجوه في البيان والمعاني، في الألفاظ والدلالة.

(١) ينظر: بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم (٢/ ٤٣٦) جمعه يسري السيد محمد.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وآله وبعدُ:

فإن الباحث قد تفيّأ بظلال هذه الدراسة اللغوية القرآنية، وتمتع بالوقوف على بعض أسرار إعجاز هذا الكلام الربّاني المعجز، **وقد ظهر له نتائج عدة، منها:**

١- الإعراب صناعة تعين على ضبط الكلام وفهمه، وهو (الإعراب) فرع المعنى، فإذا فُقد الإعراب فُقد المعنى أو اختلف أو اختلط والتبس.

٢- العمدة في إثبات اللغة على السماع، وأعلى درجات السماع وأفصحها القرآن الكريم، ومنه تُؤخذ قواعد النحو وتُبنى؛ وعلى ذلك فلا يصح أن يخضع كلام الله للقواعد العربية للحكم عليه بالقبول أو الرد. وعلى علماء العربية وبخاصة النحاة أن يجتهدوا في تأويل وتفسير ما جاء مخالفًا للقرآن الكريم من القواعد النحوية واللغوية.

٣- إذا أريد تنبيه السمع أو اللحْظ على شيء من المفردات أو الجمل فإنه يُمَيّز عن غيره بتغييرٍ في الإعراب عن المشهور، أو برفع الصوت في الخطابة والحديث، أو بتكبير الحروف، أو بتغيير لون المداد، أو بوضع خط فوق الكلمة أو الجملة أو تحتها في الكتابة. وهذه قاعدة بلاغية لغوية عامة تدخل في بلاغة النطق والكتابة.

٤- بناء على النتيجة السابقة فقد جاءت آية المائدة (٦٩): ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ على ذلك، فقد تغير نسق الإعراب في ﴿ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ عمّا قبله في الظاهر المشهور، وفي ذلك تنبيهٌ على صفةٍ خاصةٍ دقيقةٍ يُراد لحْظها وتأمّلها وتدبّرها، وحكمةٍ يُرام الوصول إليها، وسرٍّ من أسرار الفصاحة والإعجاز يُقصد إلى تجليته وبيانه.

٥- من أساليب العرب الفصيحة أنهم إذا أتوا بكلامٍ مؤكَّدٍ بـ (إنّ)، وجيء باسم (إنّ) وخبرها، وأرادوا العطف على اسمها بمعطوف غريب في ذلك الحكم، جيء بذلك المعطوف الغريب مرفوعًا للدلالة على إرادتهم عطف الجمل وليس المفردات، فيقدّر السامع أو القارئ خبرًا بحسب سياق الكلام، ومما وَرد من ذلك شاهد الدراسة [آية المائدة:٦٩] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ ﴾... الآية، وكذلك آية التوبة (٣): ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾.

٦- إذا جاء ما بعد القول مرفوعًا فهو على الحكاية وجوبًا، وإذا جاء ما بعد القول منصوبًا فهو غير محكيٍّ ولم تُقصد حكايته، ومن ذلك النموذج الثاني من هذه الدراسة ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾ فقد حُكي سلام خليل الله إبراهيم عليه السلام، ولم يُحكَ كلام الملائكة الكرام الـمُكرَمين، والجملة المحكيّة على كلِّ حالٍ (باختلاف الإعراب والتقدير فيها) في محل نصب مفعول به مقول القول.

٧- القول إنّما تُحكى به الجمل، وأمّا المفرد فلا يكون محكيًّا به (بالقول)، بل منصوب به على المفعولية، ومن ذلك شاهد الدراسة ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾ وآية الفرقان (٦٣): ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا ﴾.

٨- الجملة الاسمية تدل على الثبات والاستمرار، والجملة الفعلية تدل على الحدوث والتجدّد، كما أن الجملة الاسمية أبلغ من الجملة الفعلية، والرفع أدلُّ على الثبوت والدوام من النصب، وهو (الرفع) أقوى من النصب، وعلى ذلك فقد خُرِّج شاهد الدراسة الثاني ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾ فسلام الخليل إبراهيم عليه السلام أكمل وأحسن من سلام الملائكة الـمُكرَمين.

٩- الاختلاف الإعرابي والاختلاف في التوجيه النحوي قد يؤدي إلى اختلافٍ في التوجيه الدلالي.

١٠- القرآن الكريم في كثيرٍ من مواطنه مُحْتَمِل لوجوهٍ عدةٍ إعرابية ودلالية، وهذا وجهٌ من وجوه إعجازه وبلاغته وفصاحته.

١١- يتعدّد النقل أحيانًا ويختلف عن بعض النحاة، كالبصريين أو الكوفيين، فينقل عنهم قولان أو أكثر، ولكن قد يكون المشهور عنهم قولًا أو وجهًا فيكون مُقدَّمًا على غيره.

١٢- لا بُدَّ عند الخلاف والمناظرة أن يتفق المتنازعان على أصولٍ ومُسَلَّمات بينهم، فلا يجوز أن يُورِد شخصٌ على مُنازِعه، أو فريقٌ على مُخالِفه بإيرادٍ لا يُسلِّم له به ولا يعتقده، بل يراه باطلًا غير صحيح.

١٣- ينشأ الخلاف كثيرًا بين النحاة أو المذاهب النحوية في كثيرٍ من المسائل بسبب الخلاف في أصل المسألة وأسِّها، فعند التأمل والتحقيق نجد الخلاف الحاصل مثلًا بين البصريين والكوفيين في عشرات المسائل النحوية سببه خلافٌ في أصل المسألة وأسِّها، وكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات ابن الأنباري شاهدٌ بذلك.

١٤- لا بُدَّ من التحقّق والتثبّت من نسبة بعض الأقوال والمذاهب إلى أهلها، فبعض هذه الأقوال المنسوبة إلى أفرادٍ أو مذاهب غير صحيحة ولا دقيقة.

١٥- ينبغي التدقيق والتحقيق في القول المنسوب ذاته، فقد يكون القول أو الوجه منقولًا على غير وجهه، فقد يكون محرّفًا غير دقيق.

١٦- أظهر هذا البحث جانبًا من نزاهة بعض النحاة وقولهم بما يرونه ويعتقدونه، وعدم تعصّبهم لمذاهبهم أو أشياخهم، فالفرّاء مثلًا يردّ على شيخه الكسائي في غير مسألة ويخطِّئه فيها، والأخفش يذهب إلى مذهب الكوفيين في غير مسألة ويخالف البصريين. فلا ينبغي رمي النحاة بالتعصّب على العموم.

١٧- كما أظهر هذا البحث أدبًا من آداب العلماء الكبار، وهو الاعتذار للمخالف وإنصافه، فالسَّمِين الحلبي مثلًا يعتذر للكسائي مع مخالفته له فيما يذهب إليه، كما نراه يعتذر لمكيٍّ القيسيٍّ في نسبته قولًا للفراء خلافًا للمشهور عنه، وخلافًا لما نقله عنه النحاة.

ثبت المصادر والمراجع

١. **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢. **الأزهية في علم الحروف**، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣. **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٤. **الأصمعيات**، لأبي سعيد عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي، تحقيق وشرح: أحمد محمود شاكر، وعبد السلام محمد هارون، بيروت، الطبعة الخامسة.

٥. **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمَّد النحَّاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النَّهضة العربيَّة، الطَّبعة الثَّانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦. **إعراب القراءات السبع وعللها**، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خَالَوَيْهِ، حقّقه: الدكتور عبد الرَّحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطَّبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٧. **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨. **الانتصاف من الكشاف**، لأحمد بن المنير الإسكندري، وُضع في حاشية الكشاف، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٩. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبد الرَّحمن ابن محمَّد الأنباري، دار إحياء التراث العربي.

١٠. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)** لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١١. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لأبي محمد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، ومعه عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.

١٢. **الإيمان**، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، صححه وعلّق عليه: محمد خليل هرّاس، دار الفكر.
١٣. **باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن**، لبيان الحقّ محمود النيسابوري الغزنوي، دراسة وتحقيق: سعاد بنت صالح بابقي، مطبوعات معهد البحوث العلميَّة بجامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
١٤. **البحر المحيط**، لأبي حيّان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
١٥. **بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم**، جمعه يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
١٦. **البرهان في متشابه القرآن**، لمحمود بن حمزة الكرماني، تحقيق: أحمد عز الدِّين عبد الله خلف الله، دار الوفاء، مصر، المنصورة، الطبعة الثَّانية، ١٤١٨هـ.
١٧. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
١٨. **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الصفاة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
١٩. **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
٢٠. **البيان والتبيين**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
٢١. **تأويل مشكل القرآن**، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
٢٢. **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العُكْبَري، تحقيق: على محمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثَّانية، ١٤٠٧هـ.
٢٣. **التحرير والتنوير**، المختصر من (تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطَّاهر بن عاشور، تونس.
٢٤. **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٥. **التسهيل لعلوم التنزيل**، لأبي القاسم محمَّد بن أحمد بن جزي الكلبي، تحقيق: محمَّد عبد المنعم اليونسي، وإبراهيم عطوة عوض، دار الكتب الحديثة.
٢٦. **التصريح بمضمون التوضيح**، لخالد بن عبد الله الأزهري، مكتبة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
٢٧. **التفسير البسيط**، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، حقق رسائل علمية لمجموعة من الباحثين بجامعة الإمام محمد بن سعود، طبعه عمادة البحث العلمي بالجامعة، ١٤٣٠هـ.
٢٨. **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء بن كثير، حققه وخرج أحاديثه: أبو إسحاق الحويني واختصره: الدكتور حكمت بن بشير بن ياسين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
٢٩. **تفسير القرآن الكريم (تفسير المنار)**، لمحمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
٣٠. **التفسير الكبير**، لفخر الدّين الرَّازي، دار الكتب العلميَّة، طهران، الطبعة الثَّانية.
٣١. **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه وقدّم له: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، المؤسسة العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
٣٢. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)**، لمحمَّد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣٣. **الجامع الصحيح (صحيح البخاري) بحاشية السندي**، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٣٤. **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٥. **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، لأبي عبد الله القرطبي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
٣٦. **الجمل في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٣٧. **جمهرة الأشعار في الجاهلية والإسلام**، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

٣٨. **الحجة للقرّاء السبعة**، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٩. **الحلل في شرح أبيات الجمل**، لابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي، تحقيق: مصطفى إمام، توزيع، مكتبة المتنبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٤٠. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطَّبعة الثَّالثة، ١٤٠٩هـ.

٤١. **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسَّمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمَّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٢. **الدّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، لأحمد بن الأمين الشّنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الثَّانية، ١٤١٤هـ.

٤٣. **درة التنزيل وغرّة التأويل**، لمحمّد بن عبد الله الخطيب الإِسْكافي، تحقيق: الدكتور محمَّد مصطفى آيدين، مطابع جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة. الطّبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٤٤. **ديوان الأخطل**، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٥. **ديوان بشر بن أبي خازم**، قدّم له: صلاح الدين الهواري، راجعه: ياسين الأيوبي، دار مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٤٦. **ديوان جِران العَوْد النميري**، شرح وتحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت.

٤٧. **ديوان حسّان بن ثابت**، تحقيق: سيد حنفي حسنين، ومراجعة: كامل الصيرفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٤٨. **ديوان الخرنق بنت بدر بن هِفَّان**، رواية أبي عمرو بن العلاء، شرحه وحققه وعلق عليه: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٩. **ديوان رؤبة**، (مجموعة أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البُروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٥٠. **ديوان الصمة بن عبد الله القُشيري**، جمعه وحققه: الدكتور عبد العزيز محمد الفيصل، النادي الأدبي بالرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥١. **ديوان عبيد الله بن قيس بن الرُّقيّات**، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٥٢. **ديوان قيس بن الخطيم عن ابن السكيت وغيره**، حقّقه وعلّق عليه: ناصر الدين الأسد، مكتبة العروبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
٥٣. **ديوان ليلى الأخيلية**، شرحه وضبط نصوصه وقدَّم له: الدكتور عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.
٥٤. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني**، لشهاب الدّين محمود الأَوسي، حقّقه مجموعة من طلبة العلم، مؤسسة الرِّسالة بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠ م.
٥٥. **الروض الريّان في أسئلة القرآن**، لشرف الدّين الحسن بن سليمان بن ريّان، تحقيق: عبد الحليم السلفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٥٦. **السبعة في القراءات**، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
٥٧. **سنن ابن ماجه**، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٥٨. **سنن أبي داود**، لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٥٩. **سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي**، عناية: عبد الفتاح أبو غدة وآخرين، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٦٠. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لعبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
٦١. **شرح ديوان امرئ القيس**، تحقيق: حسن السندوبي، مراجعة وشرح أسامة صلاح الدين، دار إحياء العلوم، بيروت.
٦٢. **شرح ديوان حسّان**، لعبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية بمصر.
٦٣. **شرح شواهد المغني**، لجلال الدين السيوطي، تصحيح وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة.

٦٤. **شرح العقيدة الطحاوية**، لمحمد بن أبي العز الحنفي، حققها وراجعها: جماعة من العلماء، خرّج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ـ دمشق، الطبعة الثامنة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٦٥. **شرح المفصّل**، لموفّق الدّين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٦٦. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
٦٧. **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجّاج القشيري، تصحيح وشرح: أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٦٨. **العقد الفريد** ، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: الدكتور مُفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦٩. **عيون الأخبار**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرحه وضبطه الدكتور: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٧٠. **غرائب التَّفسير وعجائب التأويل**، لمحمود بن حمزة الكرماني، تحقيق: الدكتور شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثّقافة الإسلاميَّة، جدّة، السّعوديّة، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٧١. **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، لنظام الدّين الحسن بن محمَّد القُمِّيّ النّيسابوري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطَّبعة الأولى، ١٣٨١هـ.
٧٢. **فتح البيان في مقاصد القرآن**، لصدّيق حسن القَنُّوْجي البخاري، مراجعة: إبراهيم بن عبد اللهّ الأنصاري، المكتبة العصريّة، صيدا ـ بيروت، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٧٣. **فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمَّد بن علي الشوكاني، اعتنى به وراجعه: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٧٤. **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني، تحقيق: الدكتور فهمي حسن النمر، والدكتور فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٧٥. **القرطين**، لابن مطرف الكناني، دار المعرفة، بيروت.

٧٦. **الكتاب**، لسيبويهِ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٧٧. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم الزَّمخشريّ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، ومحمّد علي معوّض، مكتبة العبيكان، السّعوديّة، الرِّياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٧٨. **لسان العرب**، لابن منظور، اعتنى به: أمين محمَّد بن عبد الوهاب، ومحمّد الصَّادق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسّسة التَّاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطَّبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٧٩. **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٨٠. **محاسن التأويل (تفسير القاسمي)**، لمحمّد جمال الدّين القاسمي، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨ م.
٨١. **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، للقاضي أبي محمَّد عبد الحقّ بن غالب الأندلسي، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.
٨٢. **مختصر في شواذ القرآن**، لابن خالويه الحسين بن أحمد، تحقيق: محمد عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.
٨٣. **المخصص**، لأبي الحسن بن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٨٤. **مراتب النحويين**، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.
٨٥. **مسند الإمام أحمد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
٨٦. **مشكل إعراب القرآن**، لمكيّ بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الرَّابعة، ١٤٠٨هـ.
٨٧. **معاني القرآن**، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجّار.

٨٨. **معاني القرآن**، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطَّبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠ م.
٨٩. **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم الزجّاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٩٠. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٩١. **مفردات ألفاظ القرآن**، للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.
٩٢. **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه من آي التنزيل**، تحقيق: الدكتور محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٥هـ.
٩٣. **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، لمحي الدين عبد الحميد، حاشية شرح ابن عقيل، دار الفكر، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
٩٤. **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني)**، حققه وشرحه: عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
٩٥. **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي، حقّقه: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٣م.
٩٦. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
٩٧. **النوادر في اللغة**، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٦٧
المقدمة	١٦٨
النَّموذج الأَوَّل	
١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٦٢]	١٧٣
٢ ـ وقوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]	١٧٣
٣ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [الحج:١٧]	١٧٣
النَّموذج الثَّاني	
١ ـ قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ [هود: ٦٩]	٢١١
٢ ـ وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ، إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥]	٢١١
الخاتمة	٢٢٥
فهرس المصادر والمراجع	٢٢٩
فهرس الموضوعات	٢٣٧